

No. 39174

---

**United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland  
and  
Jordan**

**Convention between the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the Government of the Hashemite Kingdom of Jordan for the avoidance of double taxation and the prevention of fiscal evasion with respect to taxes on income and on capital gains. Amman, 22 July 2001**

**Entry into force:** *24 March 2002 by notification, in accordance with article 28*

**Authentic texts:** *Arabic and English*

**Registration with the Secretariat of the United Nations:** *United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, 4 March 2003*

---

**Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord  
et  
Jordanie**

**Convention entre le Gouvernement du Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord et le Gouvernement du Royaume hachémite de Jordanie tendant à éviter la double imposition et à prévenir l'évasion fiscale en matière d'impôts sur le revenu et sur les gains en capital. Amman, 22 juillet 2001**

**Entrée en vigueur :** *24 mars 2002 par notification, conformément à l'article 28*

**Textes authentiques :** *arabe et anglais*

**Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies :** *Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord, 4 mars 2003*

واشهادا على ما تقدم قام الموقعون أدناه المفوضون كما ينفي بالتوقيع على هذه الاتفاقية .  
— ون في دامتير —  
حضرت من نسختين أصلتين في عمان ..... هذا اليوم ..... مكتوب ..... من عام ٢٠٠١  
باللغات العربية والإنجليزية وكلا النسختين فعالة بنفس الدرجة .

عن حكومة  
الملكة الأردنية الماشية

Michel Marti

عن حكومة  
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى  
وأيرلندا الشمالية

  
Ben Bradlee

## المادة (٢٩)

### إلغاء الاتفاقية

تبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول حتى إلغائها من قبل دولة متعاقدة . وكل من الدولتين المتعاقدين إلغاء هذه الاتفاقية من خلال التنوات الدبلوماسية بإعطاء إشعار بإلغائها قبل ستة أشهر على الأقل من انتهاء آلة سنة ميلادبة بعد السنة الخامسة من دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ . وفي هذه الحالة يتوقف سريان مفعول هذه الاتفاقية :

#### أ- في المملكة المتحدة :

(i) فيما يتعلق بضريبة الدخل وضريبة الأرباح الرأسمالية لأية سنة تقدر تبدأ في أو بعد السادس من نيسان من السنة الميلادية التي تلي السنة التي أعطي فيها إشعار الالغاء ؛

(ii) فيما يتعلق بضريبة الشركات لأي سنة مالية تبدأ في أو بعد اليوم الأول من نيسان من السنة الميلادية التي تلي السنة التي أعطي فيها الإشعار ؛

#### ب- في الأردن :

(i) فيما يتعلق بالضرائب المقطعة عند البيع من الدخل المتحقق في أو بعد اليوم الأول من كانون الثاني من السنة التي تلي السنة التي أعطي فيها إشعار إلغاء الاتفاقية :

(ii) فيما يتعلق بالضرائب الأخرى على الدخل للسنوات الضريبية التي تبدأ في أو بعد اليوم الأول من كانون الثاني من السنة التي تلي السنة التي أعطي فيها إشعار الإلغاء .

## المادة (٢٨)

### دخول الاتفاقية حيز التنفيذ

١. تخطر كل من الدولتين المتعاقدتين الدولة الأخرى من خلال القنوات الدبلوماسية باستكمال الإجراءات الدستورية المطلوبة لدخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ . وتدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ من تاريخ استلام آخر الأخطارين وتسرى أحكامها :

أ- في المملكة المتحدة :

(i) فيما يتعلق بضرية الدخل وضريبة الأرباح الرأسمالية لأي سنة تقدبر تبدأ في أو بعد اليوم السادس من نيسان من السنة الميلادية التي تلي السنة التي تدخل فيها هذه الاتفاقية حيز التنفيذ ،

(ii) فيما يتعلق بضرية الشركات لأي سنة مالية تبدأ في أو بعد اليوم الأول من نيسان السنة الميلادية التي تلي السنة التي تدخل فيها هذه الاتفاقية حيز التنفيذ .

ب- في الأردن :

(i) فيما يتعلق بالضرائب المقطعة عند البيع من الدخل المتحقق في أو بعد اليوم الأول من كانون الثاني من السنة التي تلي السنة التي تدخل فيها هذه الاتفاقية حيز التنفيذ ،

(ii) فيما يتعلق بالضرائب الأخرى على الدخل للسنوات الضريبية التي تبدأ في أو بعد اليوم الأول من كانون الثاني من السنة التي تلي السنة التي تدخل فيها هذه الاتفاقية حيز التنفيذ .

٢. ينوقف العمل بأحكام الاتفاقية المرمدة بين الدولتين المتعاقدتين فيما يتعلق بالأرباح والدخل الناجم من الأعمال التجارية للشحن البحري والنقل الجوي والتي جرت من خلال تبادل المذكرات في السادس من آذار العام ١٩٧٨ ، من التاريخ الذي تسرى به أحكام هذه الاتفاقية فيما يتعلق بالضرائب التي تطبق عليها هذه الاتفاقية وفقاً لأحكام الفقرة (١) من هذه المادة .

## المادة ( ٢٧ )

### الموظفوون الدبلوماسيون والقنصليون

١. لا تمس احكام هذه الاتفاقية الامتيازات المالية للموظفين الدبلوماسيين او القنصليين بموجب القواعد العامة للقانون الدولي أو بموجب احكام الاتفاقيات الخاصة.
٢. بغض النظر عن احكام الفقرة (١) من المادة (٤) من هذه الاتفاقية فأن الفرد الذي يكون عضوا في بعثة دبلوماسية أو دائمة أو قنصلية لدولة متعاقدة أو لأي دولة ثالثة موجودة في الدولة المتعاقدة الأخرى أو يكون موظفا في منظمة دولية وأي عضو من أعضاء عائلة ذلك الفرد لا يعتبر مقيما في الدولة الأخرى لأغراض هذه الاتفاقية اذا كان خاضعا للضررية على دخل أو أرباح رأسمالية في تلك الدولة الأخرى إلا إذا كان يتحقق دخلا أو أرباحا رأسمالية من مصادر فيها .

## المادة (٢٦)

### تبادل المعلومات

١. تتبادل السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدين المعلومات التي تلزم لتنفيذ احكام هذه الاتفاقية والقوانين المحلية للدولتين المتعاقدين فيما يتعلق بالضرائب المنصوص عليها في هذه الاتفاقية والى المدى الذي يكون فرض الضرائب مقتضاهما متفقاً واحكام هذه الاتفاقية وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بمنع الغش والتهرب من الضرائب وان تتبادل المعلومات غير مقيده بموجب المادة (١) من هذه الاتفاقية . وأية معلومات تلقاها الدولة المتعاقدة يجب أن تعامل على أنها سرية ولا تفشي الا لأشخاص او لسلطات ( بما فيها المحاكم والاجهزة الادارية ) المعنيه بالتقديرات والتحصيلات واجراءات التنفيذ واللاحقة الجزائية والاستئنافات فيما يتعلق بالضرائب المشموله بهذه الاتفاقية . ويتوارد على هؤلاء الاشخاص أو السلطات استخدام تلك المعلومات لهذه الأغراض فقط . على انه يجوز لهؤلاء افشاء هذه المعلومات أمام المحاكم الرسمية او في الاحكام القضائية .
٢. لا يجوز بأي حال تفسير احكام الفقرة (١) من هذه المادة بما يؤدي الى الزام احدى الدولتين المتعاقدين بما يلي :
  - ١) تفويض اجراءات ادارية تعارض مع القوانين أو النظام الاداري المعهود بها فيها أو في الدولة المتعاقدة الأخرى ؛
  - ٢) تقديم معلومات لا يمكن الحصول عليها طبقاً للقوانين أو النظم الادارية المعادلة فيها أو في الدولة المتعاقدة الأخرى ؛
  - ٣) تقديم معلومات من شأنها افشاء اسرار متعلقة بالتجارة أو الصناعة أو النشاط التجاري أو المهني أو العمليات التجارية أو معلومات يضر الإفشاء بها مصالحها للنظام العام .

## المادة ( ٢٥ )

### اجراءات الاتفاق المتبادل

١. اذا رأى مقيم في احدى الدولتين المتعاقدتين ان الاجراءات في احدى الدولتين المتعاقدتين او كليهما تؤدي او سوف تؤدي الى خضوعه للضرائب بما يخالف احكام هذه الإتفاقية حاز له بصرف النظر عن وسائل التسوية التي نصت عليها القوانين الوطنية الخاصة بالدولتين ان يعرض موضوعه على السلطة المختصة في الدولة التي يقيم فيها او السلطات المختصة في الدولة التي يحمل جنسيتها اذا كانت قضيتها تدرج تحت الفقرة (١) من المادة (٢٤) .
٢. اذا تبين للسلطات المختصة ان الاعتراف له ما يبرره ولم تستطع بنفسها أن تصل الى حل مناسب فإنما تحاول أن تسوى الموضوع بالاتفاق المتبادل مع السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة الأخرى بقصد تجنب الضرائب التي تخالف احكام هذه الإتفاقية.
٣. تسعى السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدتين عن طريق الاتفاق المتبادل لتسوية أية صوريات أو شكوك ناجمة عن تفسير أو تطبيق الإتفاقية .
٤. للسلطات المختصة في الدولتين المتعاقدتين اجراء اتصالات مباشرة فيما بينها بغرض الوصول الى اتفاقية بالمعنى الوارد في الفقرات السابقة .

٥. لا يجوز تفسير أي نص في هذه المادة على أنه يلزم دولة متعاقدة أن تمنع مقيمي الدولة المستعاقدة الأخرى أية خصيّات شخصية أو اعفاءات أو تزيلات لاغراض الضريبة مما تتحمّل ملقيها بسبب الحالة المدنية أو الالتزامات العائلية.
٦. تطبق أحكام هذه المادة على الضرائب موضوع هذه الاتفاقية.

## المادة (٢٤)

### عدم التمييز في المعاملة

١. لا يجوز اخضاع مواطن أي من الدولتين المتعاقدتين في الدولة المتعاقدة الأخرى لأية ضرائب أو أي متطلب يتعلق بهذه الضرائب غير الضرائب أو الالتزامات الضريبية التي يخضع لها أو يجوز في نفس الظروف أن يخضع لها مواطن هذه الدولة الأخرى ، ولا لأية ضرائب أو الالتزامات الضريبية أُنْقَل منها عيناً وخصوصاً فيما يتعلق بالإقامة .
٢. لا تخضع المنشأ الدائمة التي يمتلكها مشروع تابع لأحدى الدولتين المتعاقدتين في الدولة المستعاقدة الأخرى لضرائب تفرض عليها في تلك الدولة المعاقة الأخرى أكثر عيناً من الضرائب التي تفرض على المشروعات التابعة لتلك الدولة الأخرى والتي تزاول نفس النشاط .
٣. لا يجوز اخضاع مشروع أحدى الدولتين المتعاقدتين والتي تملك رأس المال كله أو بعضه أو يراقبه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة شخص أو أشخاص مقيمون في الدولة المعاقة الأخرى لأية ضرائب أو متطلبات متعلقة بهذه الضرائب غير الضرائب أو المتطلبات التي تخضع لها المشاريع المماثلة في تلك الدولة أو تكون أُنْقَل منها عيناً .
٤. باستثناء ما ورد في أحكام الفقرة (١) من المادة (٩) والفقرة (٧) أو الفقرة (٨) من المادة (١١) و الفقرة (٦) او الفقرة (٧) من المادة (١٢) او الفقرة (٣) او الفقرة (٤) من المادة (٢٢) من هذه الاتفاقية اذا دفع مشروع دولة معاقة فوائد او حقوق اختراع او أية ملفوغات أخرى الى مقيم في الدولة الأخرى فإنه لغايات تحديد الارباح الخاضعة للضريبة لهذا المشروع يجري توزيل تلك الفوائد والحقوق والدفعمات تماماً وكأنها مدفوعة الى أحد مقيمي الدولة المعاقة الأولى .

٣. لأغراض الفقرة (٢) من هذه المادة ، فإن الأرباح والدخل والأرباح الرأسمالية التي يملكها مقيم في دولة متعاقدة والتي يمكن أن تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى وفق أحكام هذه الاتفاقية تعتبر أنها ناشئة من مصادر في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى .

## المادة ( ٢٣ )

### استبعاد الازدواج الضريبي

١. في حالة المملكة المتحدة :

مع عدم الالحاد بأحكام قانون المملكة المتحدة فيما يخص المخصص المعطى كتقاص مقابل ضريبة المملكة المتحدة على الضريبة القابلة للدفع في أي اقليم خارج المملكة المتحدة ( الذي لا يؤثر على المباديء العامة المتعلقة بذلك ) :

أ - الضرائب الأردنية القابلة للدفع بموجب قوانين الأردن ووفقاً لأحكام هذه الاتفاقية سواء مباشرة أو عن طريق الخصم والمنروضه على الأرباح أو الدخول أو المكاسب الخاصة الناجمة من مصادر داخل الأردن ( باستثناء الضريبة على الأرباح الموزعة في الأردن ) سينجح تقاص من الضرائب البريطانية المستحقة على نفس الأرباح أو الدخول او المكاسب الخاصة التي اعتمدت أساساً لفرض الضريبة الأردنية .

ب - في حالة أرباح الأسهم المنفوعة من قبل شركة مقيدة في الأردن إلى شركة مقيدة في المملكة المتحدة والتي تسيطر بطرق مباشر أو غير مباشر على ( ٥٠٪ ) بالمثل على الأقل من حق الاقتراع في الشركة دائمة الأرباح ، يجب أن يأخذ التقاص بين الاعتبار ( بالإضافة إلى آية ضريبة أردنية يمكن أن يسمح باعطاء تقاص بشأنها بموجب أحكام الفقرة الفرعية (أ) من هذه الفقرة ) الضريبة الأردنية القابلة للدفع من قبل الشركة فيما يتعلق بالأرباح التي دفعت منها أرباح الأسهم هذه .

٢. في حالة الأردن :

إذا كان مقيم في الأردن يحقق دخلاً من المملكة المتحدة فإن مقدار الضريبة المنروضه على ذلك المبلغ القابل للدفع في المملكة المتحدة وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية يمكن أن يعطى به تقاص مقابل الضريبة المنروضه في الأردن على ذلك المقيم .

وعلى آية حال ، فإن مقدار التقاص يجب أن لا يزيد عن مقدار الضريبة المنروضه في الأردن على ذلك الدخل المتناسب وفق قوانين وأنظمة فرض الضريبة الخاصة بما .

## المادة (٢٢)

### الدخول الأخرى

١. ان عناصر الدخل والتي يكون مالكها المستفيد منها مقينا في دولة متعاقدة وغير المتصوص عليها في الماد السابقة من هذه الاتفاقية تخضع للضريبة في تلك الدولة فقط ، باستثناء الحالة التي يكون فيها الدخل متائيا من مصادر موجودة في الدولة المتعاقدة الأخرى حيث يمكن ان تخضع للضريبة ايضا في تلك الدولة الأخرى
٢. لا تطبق احكام الفقرة (١) من هذه المادة على الدخل - خلاف الدخل الثاني من الاموال غير المنقوله كما عرفت في الفقرة (٢) من المادة (٦) من هذه الاتفاقية - اذا كان مستلم هذا الدخل مقينا في دولة متعاقدة ويقوم بعمل تجاري او صناعي من خلال منشأة دائمة او يودي خدمات شخصية مستقلة من خلال مركز ثابت في الدولة المتعاقدة الأخرى وكان ذلك الدخل مرتبطا ارتباطا وثيقا بهذه المنشأة الدائمة او المركز الثابت. ففي مثل هذه الحالة تطبق احكام المادة (٧) او المادة (١٤) من هذه الاتفاقية حسب مقتضى الحال.
٣. بسبب وجود علاقات خاصة بين الشخص المشار اليه في الفقرة (١) من هذه المادة وبين شخص آخر او بين كليهما وشخص ثالث اذا كان مقدار الدخل المشار اليه في تلك الفقرة يتجاوز المبلغ -ان وجد- الذي تم الاتفاق عليه بين الاشخاص المذكورين في حال غياب مثل تلك العلاقة ، تطبق احكام هذه المادة فقط على المبلغ الاخير المذكور . وفي مثل هذه الحالة فإن الجزء الفائض من الدخل يبقى خاضعا للضريبة طبقا لقوانين كل من الدولتين المتعاقدين مع الاخذ بعين الاعتبار الاحكام المطبقة في هذه الاتفاقية .
٤. لا تطبق احكام هذه المادة اذا كان الغرض الرئيسي او احد الاغراض الرئيسية لاي شخص له علاقة باصدار او تخصيص حقوق فيما يتعلق بالدخل المنفوع ان يستغل هذه المادة عن طريق ذلك الاصدار أو التخصيص.

## المادة ( ٢١ )

### الطلاب والمتربون

لا تخضع للضريبة المبالغ التي يتلقاها طالب او تلميذ متربون في دولة متعاقدة كان للتو قبل اقامته في هذه الدولة مقينا في الدولة المتعاقدة الأخرى والذي هو موجود في الدولة المتعاقدة المذكورة اولا فقط لغایات المعيشة والتعلم او التدريب شريطة ان تكون هذه المبالغ ناشئة من مصادر خارج تلك الدولة .

## المادة (٢٠)

### الملئون والباحثون

١. أن الفرد المقصد في دولة متعاقدة مباشرة قبل قيامه بزيارة إلى الدولة المتعاقدة الأخرى والذى هو متواجد في تلك الدولة المتعاقدة لمدة لا تزيد على ستين متعاقدين بناء على دعوة من حكومة الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً أو جامعة أو كلية أو مدرسة أو متحف أو أي مؤسسة ثقافية أخرى موجودة في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً أو بوجب برنامج رسمي للتبادل الثقافي فقط لغرض التعليم أو اعطاء المحاضرات أو القيام ببحث في هذه المؤسسة يعنى من الضريبة في تلك الدولة المتعاقدة عن أي مخصصات مثل هنا النشاط الشرطة أن تكون المبالغ عن هذه المخصصات متحققة له من مصادر خارج تلك الدولة المتعاقدة.
٢. تطبق أحكام هذه المادة على الدخل من البحث إذا كان الفرد يقوم به فقط للمنفعة العامة وليس بصورة رئيسية لنفعه شخص أو أشخاص معينين.

## المادة ( ١٩ )

### الخدمة الحكومية

- ٠١ أ) السرواتب والاجور والمخصصات المماثلة الأخرى ، عدا عن راتب التقاعد ، المفروضة من قبل دولة متعاقدة أو احدى وحداتها السياسية أو من قبل سلطاتها المحلية إلى فرد لقاء خدمات مؤداه لهذه الدولة أو احدى وحداتها أو سلطاتها تخضع للضريبة في هذه الدولة فقط.
- ب) وعلى أية حال ، تخضع هذه الرواتب والاجور والمخصصات المماثلة الأخرى للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى فقط اذا كانت الخدمات مؤداة في الدولة الأخرى وكان المستفيد مقينا في الدولة الأخرى الذي هو :-
- احد مواطنها ؛ او
- لم يصبح مقينا في الدولة الأخرى فقط لأغراض تأدية تلك الخدمات .
- ٠٢ أ) ان أي راتب تقاعدي مفروض من قبل او من اموال دولة متعاقدة ، او احدى وحداتها السياسية او سلطاتها المحلية إلى فرد لقاء خدمات أدتها لتلك الدولة او احدى وحداتها السياسية او سلطاتها المحلية تخضع للضريبة في هذه الدولة فقط.
- ب) وعلى أية حال ، فإن الراتب التقاعدي المذكور إنما يخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة الأخرى اذا كان ذلك الفرد مقينا في تلك الدولة وأحد مواطنها .
- ٠٣ تطبق احكام المراد ( ١٥ او ١٦ او ١٧ او ١٨ ) من هذه الاتفاقية على الرواتب والاجور والمخصصات المماثلة الأخرى والراتب التقاعدي المفروضة لقاء خدمات مؤداة بشكل متصل بعمل تجاري او صناعي تقوم به دولة متعاقدة او احد وحداتها السياسية او سلطة محلية فيها .

## المادة ( ١٨ )

### الرواتب التقاعدية والمساهمات

١. مع عدم الاعلال باحكام الفقرة (٢) من المادة (١٩) من هذه الاتفاقية ، فإن أي راتب تقاعدي او أي مخصص اخر مماثل مدفوع الى مقيم في احدى الدولتين للتعاقدتين من مصدر في الدولة المتعاقدة الاخرى كمعرض عن خدمة سابقة او خدمات مؤداة في الدولة المتعاقدة الاخرى وكذلك اي مساعدة مدفوعة الى هذا المقيم من مثل هذا المصدر تخضع للضريبة في تلك الدولة الاخرى فقط .
٢. تعني كلمة "مسافة" مبلغ معلوم قابل للدفع الى فرد بشكل ذوري في أوراقات محددة خلال فترات زمنية محددة أو معينة بموجب التزام يجعل الدفعات في مقابل تعويض تام و ملائم نقداً أو بما يقوم بالทด.

## المادة (١٧)

### الفنانون والرياضيون

١. بعض النظر عن احكام المادتين (١٤ ، ١٥) من هذه الاتفاقية فإن الدخل الذي يجده مقيم في دولة متعاقدة من اعمال الترفيه والتسلية ، مثل المسرح والسينما والاذاعة والتلفزيون والموسيقى ، او الرياضة من نشاطاته الشخصية تلك الممارسة على هذا الوجه في الدولة المتعاقدة الأخرى؛ يمكن ان يخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى.
٢. اذا كان الدخل المتأتي من النشاطات الشخصية تلك لا يعود الى الفنان أو الرياضي نفسه وإنما يعود الى شخص آخر ، وبغض النظر عن احكام المواد (٧ ، ١٤ ، ١٥) من هذه الاتفاقية فإن ذلك الدخل يمكن ان يخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تقد فيها هذا النشاط .
٣. بغض النظر عن احكام الفقرتين (١) و (٢) من هذه المادة فإن الدخل الذي يتحقق من النشاطات المشار اليها في الفقرة (١) عوجب اتفاقية ثقافية او ترتيبات بين الدولتين المتعاقدتين يعفى من الضريبة في الدولة المتعاقدة التي تمارس فيها هذه النشاطات اذا كانت السفارة الى تلك الدولة ممولة كليا او بشكل اساسي من صناديق احدى او كلتا الدولتين المتعاقدتين او سلطة محلية او مؤسسة عامة فيها.

### المادة ( ١٦ )

#### مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وغيرها من الدفعات المماثلة التي يجنيها شخص مقيم في دولة متعاقدة بصفته عضوا بمجلس الإدارة أو هيئة مماثلة لشركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى يمكن إخضاعها للضريبة في تلك الدولة الأخرى.

## المادة ( ١٥ )

### الخدمات الشخصية غير المستقلة

١. مع عدم الاعلال بأحكام المواد ( ١٦ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ) من هذه الاتفاقية تخضع الروابط والاحور وغيرها من المخصصات المماثلة التي يجنيها مقيم في دولة متعاقدة من الاستخدام للضريبة في هذه الدولة فقط ما لم يمارس الاستخدام في الدولة المتعاقدة الأخرى ، فإذا مورس هذا النشاط في الدولة المتعاقدة الأخرى فإن المبالغ المتأتية من هذا النشاط يمكن ان تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى .
٢. بغض النظر عن أحكام الفقرة ( ١ ) من هذه المادة ، فإن المخصصات التي يجنيها شخص مقيم في دولة متعاقدة من استخدام مورس في الدولة المتعاقدة الأخرى تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة الاولى المذكورة اذا :
  - ( ١ ) كان مسلتم المخصصات موجوداً في الدولة الأخرى لمدة أو لمدد لا تتجاوز مجموعها ( ١٨٣ ) يوماً في أي اثنى عشر شهراً متتالية او تنتهي في السنة المالية المعنية ؛ و
  - ( ٢ ) كانت المخصصات قد دفعت من قبل او باليابنة عن مستخدم غير مقيم في الدولة المعاقة الأخرى ؛ و
  - ( ٣ ) كانت المخصصات لا تحملها منشأة دائمة او مركز ثابت يملكها مستخدم في الدولة المعاقة الأخرى .
٣. بغض النظر عن الاحكام السابقة لهذه المادة ، فإن المخصصات المتأتية من الاستخدام الذي يمارس على ظهر سفينة او طائرة يشغلها مشروع مقيم في دولة متعاقدة في النقل الدولي يمكن ان تخضع للضريبة في هذه الدولة المعاقة .

## المادة ( ١٤ )

### الخدمات الشخصية المستقلة

١. الدخل الذي يحققه شخص مقيم في دولة متعاقدة من خدمات مهنية او نشاطات أخرى ذات طبيعة مستقلة بمحض للضررية في تلك الدولة فقط ما لم يكن له مركز ثابت بشكل متنظم في الدولة المتعاقدة الأخرى لغرض تأدية نشاطاته وإذا كان لديه مركز ثابت يمكن اخضاع مثل هذا الدخل للضررية في الدولة المتعاقدة الأخرى ولكن بالقدر الذي يعزى إلى ذلك المركز الثابت.
٢. تشمل عبارة "الخدمات المهنية" بوجه خاص النشاطات المستقلة العلمية والإدارية والفنية والتربيوية والتعليمية وكذلك النشاطات المستقلة الخاصة بالأطباء والمحامين والمهندسين والمهندسين المعماريين وأطباء الأسنان والمحاسين.

- تشغيل تلك السفن أو الطائرات تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة.
٥. الأرباح المائية من نقل أي ملكية بخلاف تلك المشار إليها في الفقرات (١،٢،٣،٤) من هذه المادة مع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يكون التصرف متىما فيها شريطة أن يكون التصرف خاصاً للضريبة فيما يتعلق بالربح في تلك الدولة.
٦. لا تؤثر أحكام الفقرة (٥) من هذه المادة على حق الدولة المتعاقدة بفرض الضرائب على الأرباح الرأسمالية الناشئة من التصرف بالملكية التي يتحققها فرد مقيد في الدولة المتعاقدة الأخرى وكان متىما في الدولة المعاقة المذكورة أولاً في أي وقت خلال الست سنوات التي تسبق مباشرة التصرف بالملكية وذلك وفقاً لقانونها.

## المادة (١٣)

### الأرباح الرأسمالية

١. الأرباح التي يجنيها شخص مقيم في دولة متعاقدة من نقل ملكية الأموال غير المنشورة كما عرفت في المادة (٦) من هذه الاتفاقية والموجودة في الدولة المتعاقدة الأخرى يمكن اخضاعها للضريبة في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى.
٢. المكاسب التالية والتي يتحققها مقيم في دولة متعاقدة من التصرف بالملكية يمكن اخضاعها للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى :
  - ١ - الاسهم - خلاف الاسهم المتداولة في البورصة - والتي تستمد قيمتها او الجزء الاكبر من قيمتها مباشرة او بطريق غير مباشر من الاموال غير المنشورة والموجودة في الدولة المتعاقدة الأخرى ، او
  - ب - المحسوسة المتنائية من شركة التضامن او من صناديق الاستثمار المشتركة والتي تكون اصولها بشكل رئيسي من اموال غير منشورة موجودة في الدولة المتعاقدة الأخرى او من اسهم كما هي مشار إليها في الفقرة الفرعية (أ) من هذه الفقرة.
٣. الارباح المتنائية من نقل ملكية الاموال المنشورة التي تشكل حزما من الملكية التجارية والصناعية لنساء دائمة والتي يملكونها مشروع في دولة متعاقدة وموجودة في الدولة المعاقة الأخرى أو من نقل ملكية اموال متغيرة تخص مركزا ثابتا يعود الى شخص مقيم في دولة متعاقدة وموجودة في الدولة المعاقة الأخرى لثبات انجاز خدمات شخصية مستقلة . فإن هذه الارباح بما فيها الارباح المتنائية من نقل ملكية النساء دائمة (سواء لوحدها او مع المشروع بأكمله ) او من نقل ملكية المركز الثابت يمكن أن تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.
- ٤ . الأرباح التي يتحققها مقيم في دولة متعاقدة من نقل ملكية السفن او الطائرات ، المشغلة في النقل الدولي من قبل مشروع تابع لهذه الدولة المتعاقدة او الاموال المنشورة التي تخص

٥. تعتبر حقوق الاعتراض اما نشأت في دولة متعاقنة إذا كان دافعها هو هذه الدولة المتعاقنة ذاتها، او إحدى وحداتها السياسية ، او سلطة محلية فيها ، او أحد مقيميها . وعلى أية حال ، اذا كان الشخص دافع حقوق الاعتراض وبغض النظر عما اذا كان مقينا في الدولة المتعاقنة او غير مقيم فيها ، يملك في الدولة المتعاقنة منشأة دائمة أو مركزاً " ثابتاً" ذو صلة بالالتزام بدفع حقوق الاعتراض التي نشأت ، وتحملت هذه المنشأة الدائمة أو المركز الثابت تلك الحقوق ، فإن هذه الحقوق تعتبر اما نشأت في الدولة المتعاقنة والتي توجد فيها المنشأة الدائمة او المركز الثابت.
٦. بسبب وجود علاقات خاصة بين دافع حقوق الاعتراض والمالك المنفع او بين كليهما وبين شخص آخر ، اذا كان مقدار هذه الحقوق التي دفعت بتحاوز - ولاي سب كان- المبلغ الذي تم الاتفاق عليه بين الاشخاص المذكورين في حال غياب مثل تلك العلاقات الخاصة ، فإن احكام هذه المادة تطبق فقط على المبلغ الاخير المذكور . ففي مثل هذه الحالة يبقى الجزء الفائض خاصاً للضررية طبعاً لقوانين كل من الدولتين المتعاقدين ، مع الاخذ بعين الاعتبار الاحكام الأخرى لهذه الإتفاقية.
٧. لا تطبق احكام هذه المادة اذا كان الغرض الرئيسي او احد الاغراض الرئيسية لاي شخص له علاقة باصدار او تحصيص المطالبة بالدين التي دفعت عنه الفائدة عن طريق استغلال هذه المادة من خلال ذلك الاصدار أو التخصيص.

المادة (١٢)

حقو<sup>ف</sup> الاعْتَدَارِ

١. أن حقوق الاحتراع الناشئة في دولة متعاقدة والمدفوعة الى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى يمكن ان تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.
  ٢. وعلى اية حال فانه يمكن احتساب حقوق الاحتراع المذكورة ايضاً للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تنشأ فيها ووفقاً لقوانينها، ولكنه اذا كان المالك المستفيد لحقوق الاحتراع مقيناً في الدولة المتعاقدة الأخرى فلا تتجاوز الضريبة المفروضة ٦١% من المبلغ الاجمالي لحقوق الاحتراع.
  ٣. تعني كلمة "حقوق الاحتراع" حين استعمالها في هذه المادة للمبالغ المقبوسة من أي نوع مقابل استعمال ، او الحق في استعمال حقوق التأليف او الطبع لاي انتاج ادبي او فني او علمي ( بما في ذلك الافلام السينمائية والأفلام او الاشرطة المستعملة للاذاعة والتلفزيون) واية براءة اختراع او علامة تجارية او تصميم او غواړۍ او خطة ، او تركيبة سرية او مقابل معلومات (معرفة علمية) تتعلق بخبرة صناعية او تجارية او علمية.
  ٤. لا تطبق احكام الفقرتين (١ ، ٢) من هذه المادة إذا كان المالك المتنفع لحقوق الاحتراع والمقيم في دولة متعاقدة يمارس عملاً تجاريًا او صناعياً في الدولة المتعاقدة الأخرى حيث نشأت حقوق الاحتراع من خلال منشأة دائمة موجودة في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى او ينجز فيها خدمات شخصية مستقلة من خلال مركز ثابت له فيها و كان الاحتراع او ملكيته الذي دفع عنه الموجب متصل اتصالاً وثيقاً بتلك المنشأة الدائمة او ذلك المركز الثابت . ففي مثل هذه الحالة يجب تطبيق احكام المادة (٧) او المادة (١٤) من هذه الاتفاقية حسب مقتضى الحال.

وكانت المطالبة التي دفعت الفائدة عنها متصلة اتصالا وثيقا بالنشأة الدائمة او المركز ثابت، فمثى مثل هذه الحالة تطبق احكام المادة (٧) أو المادة (١٤) من هذه الاتفاقية حسب مقتضى الحال .

٦. تغترف الموالد اما نشأت في دولة متعاقدة اذا كان دافعها هو هذه الدولة المتعاقدة ذاتها او احدى وحداتها السياسية او سلطة محلية او احد مقيمها . وعلى أية حال ، اذا كان الشخص دافع الفائدة ، وبغض النظر عما اذا كان مقينا في الدولة المتعاقدة او غير مقيم فيها ، يملك في الدولة المتعاقدة منشأة دائمة او مركزا ثابتا ذات صلة وثيقة بالديونية التي نشأت ودفعت الفائدة عنها وتحملت هذه النشأة الدائمة او المركز ثابت تلك الفائدة ، فإن مثل هذه الفائدة تغترف اما نشأت في الدولة المتعاقدة التي توحد فيها النشأة الدائمة او المركز ثابت .

٧. بسبب وجود علاقات خاصة بين دافع الفائدة والمالك المنفع لها او بين كليهما وبين شخص آخر ، اذا كان مقدار هذه الفائدة -لاي سبب كان- بالنظر الى الدين الذي دفعت عليه يتجاوز المبلغ الذي تم الاتفاق عليه بين الاشخاص المذكورين في حال غياب مثل تلك العلاقة الخاصة ، فإن احكام هذه المادة تطبق فقط على المبلغ الاسمي المذكور . وفي مثل هذه الحالة فإن الجزء الفائض من المدفوعات يبقى خاضعا للضريبة طبقا لقوانين كل من الدولتين المتعاقدين مع الاخذ بعين الاعتبار الاحكام الأخرى لهذه الاتفاقية .

٨. لا تطبق احكام هذه المادة اذا كان الغرض الرئيسي او احد الاغراض الرئيسية لاي شخص له علاقة باصدار او تخصيص المطالبة بالدين التي دفعت عنه الفائدة عن طريق استغلال هذه المادة من خلال ذلك الاصدار أو التخصيص.

## المادة ( ١١ )

### الفائدة

١. ان الفائدة الناشئة في دولة متعاقدة والمدفوعة الى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى يمكن ان تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.
٢. وعلى اية حال فإنه يمكن انخضاع الفوائد المذكورة أعلاه للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تنشأ فيها ووفقاً لقوانينها، ولكنه إذا كان المالك المستفيد للفائدة مقيناً في الدولة المتعاقدة الأخرى ، فلا تتجاوز الضريبة المفروضة ١٠٪ من المبلغ الاجمالي للفائدة .
٣. بغض النظر عن احكام الفقرة (٢) من هذه المادة تعنى الفائدة الناشئة في دولة متعاقدة في هذه الدولة اذا كانت تتحققها حكومة الدولة المتعاقدة الأخرى أو سلطة محلية او وحدة سياسية فيها او يتحققها البنك المركزي للدولة للغير او مؤسسات مالية تسيطر عليها حكومة الدولة الأخرى ويكون رأس المال مملوكاً بشكل كامل من قبل هذه الحكومة وذلك بما يتم الاتفاق عليه من حين لاحر بين السلطات المختصة في الدول المعاقدة.
٤. تعني كلمة "الفائدة" عند استعمالها في هذه المادة الدخل الثاني من المطالبة بدین من أي نوع مؤمن او غير مؤمن برهن وسواء كان للدان حق الاشتراك في ارباح الدين او لم يكن له هذا الحق ، وتعنى تلك الكلمة بوجه خاص الدخل الثاني من الاسهم الحكومية والدخل الثاني من السندات والاسهم بما فيها أية اقساط او جوازات مرتبطة بهذه الاسهم والسندات الحكومية ولا تشتمل كلمة "الفائدة" اية مفردة تعامل كأرباح اسهم عوجب احكام المادة (١٠) من هذه الاتفاقية.
٥. لا تطبق احكام الفقرتين (١ و ٢) من هذه المادة اذا كان المالك المنفع للفائدة والقيم في دولة متعاقدة يمارس عملاً تجاريًا في الدولة المتعاقدة الأخرى حيث تنشأ الفائدة من حلال منشأة دائمة موجودة في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى ، او اذا كان المالك المنفع ينجز في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من خلال مركز ثابت له فيها

٥. في الحالة التي تجني فيها شركة مقيدة في دولة متعاقدة ارباحا او دخلا من الدولة المتعاقدة الاخيرى فسان هذه الدولة المتعاقدة الاخيرى لا يجوز ان تفرض أي ضرية على ارباح الاسهم الملغوعة من قبل الشركة الا بالقدر الذي تكون فيه ارباح الاسهم ملغوعة الى مقسم في الدولة المتعاقدة الاخيرى، وكانت ارباح الاسهم الملغوعة مرتبطة بشكل فعال بهذه النشأة الدالمة او المركز الثابت الموجود في الدولة الاخيرى، ولا تخضع ارباح الشركة غير الموزعة الى ضرية على الارباح غير الموزعة حق ولو كانت ارباح الاسهم الملغوعة او ارباح الأسهم غير الموزعة تكون بشكل كامل او جزئي من دخل او ارباح ناشئة في هذه الدولة المتعاقدة الاخيرى.
٦. لا تطبق احكام هذه المادة إذا كان الغرض الرئيسي أو أحد الأغراض الرئيسية لاي شخص له علاقة بإصدار أو تخصيص للأسهم أو أية حقوق دفعت عنها أرباح الأسهم عن طريق استغلال هذه المادة وذلك من خلال ذلك الإصدار أو التخصيص.

## المادة ( ١٠ )

### أرباح الأسهم

١. أن أرباح الأسهم المدفوعة من قبل شركة مقيدة في دولة متعاقدة إلى شخص مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى يمكن أن تخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى.
٢. وعلى أية حال ، يمكن اخضاع أرباح الأسهم تلك للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تكون الشركة دائمة الأرباح مقيدة فيها وطبقا لقوانين تلك الدولة ، ولكن إذا كان المسلم هو المالك المنتفع لأرباح الأسهم فإن الضريبة المفروضة يجب أن لا تتجاوز ( ١٠ ) بالمائة من المبلغ الإجمالي لأرباح الأسهم .  
ولن تؤثر أحكام هذه الفقرة على فرض الضريبة على الشركة بالنسبة للأرباح التي دفعت منها أرباح الأسهم .
٣. تعني الكلمة "أرباح الأسهم " على الوجه الذي استعملت فيه في هذه المادة الدخل من حصص الأرباح ، أو أية حقوق أخرى غير المطالبات بديون ، كذلك المشاركة في الأرباح ، والدخل من حقوق المساحة الأخرى التي تخضع لذات المعاملة الضريبية كدخل من أسهم بموجب قوانين الدولة التي تعتبر الشركة الموزعة مقيدة فيها وتتضمن كذلك أية مفردة أخرى والتي هي بموجب قوانين الدولة المتعاقدة التي تقيم فيها الشركة الموزعة للأرباح تعامل كأرباح أسمى أو توزيع تقوم به الشركة .
٤. لا تسرى أحكام الفقرتين ( ١و ٢ ) من هذه المادة إذا كان المالك المستفيد من أرباح الأسهم والمقيم في دولة متعاقدة يقوم بأعمال تجارية في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تكون الشركة الدائمة لأرباح الأسهم مقيدة فيها وذلك من خلال منشأة دائمة موجودة فيها ، او تؤدي في تلك الدولة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من خلال مركز ثابت موجود فيها ، وكانت ملكية الأسهم المدفوعة بسيبها التوزيعات مرتبطة بشكل فعال بهذه المنشأة الدائمة او المركز الثابت ، ففي مثل هذه الحالة تطبق أحكام المادة ( ٧ ) أو المادة ( ١٤ ) من هذه الاتفاقية حسب مقتضي الحال .

## المادة ( ٩ )

### المشاريع المتداخلة

إذا :- .١

- أ) ساهم مشروع لإحدى الدولتين المتعاقدتين بشكل مباشر أو غير مباشر في إدارة أو رقابة أو رأس مال مشروع الدولة المتعاقدة الأخرى ، أو  
ب) ساهم نفس الأشخاص بشكل مباشر او غير مباشر في إدارة او رقابة او رأس مال مشروع دولة متعاقدة ومشروع الدولة المتعاقدة الأخرى .

وفي أي من الحالتين كانت الشروط المفروضة بين المشروعين فيما يتعلق بعلاقتها التجارية او المالية تختلف عن تلك التي تكون بين مشاريع مستقلة فإن أية أرباح يمكن ان يتحققها أي المشروعين لسو لم تكن هذه الشروط قائمة ولم يتحققها بسبب هذه الشروط يمكن للدولة المتعاقدة أن تخسبها ضمن أرباح هذا المشروع وإخضاعها للضريبة تبعاً لذلك .

٢. اذا كانت دولة متعاقدة تضمن أرباح مشروعها - وتفرض الضريبة تبعاً لذلك - أرباحاً ححسب مشروع الدولة الأخرى عليها ضريبة فيها ، وكانت تلك الأرباح المضمنة يمكن ان تكون قد تأتت لمشروع الدولة الأولى اذا كانت الشروط التي تمت بين هذين المشروعين شرطياً تتم بين مشاريع مستقلة ، فإن الدولة المتعاقدة الأخرى ستجري التعديل الملائم على مبلغ الضريبة المفروضة فيها على تلك الأرباح . وعند إجراء التعديل المذكور يجب مراعاة الأحكام الأخرى لهذه الإتفاقية وعلى السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدتين ان تشاور عند الضرورة .  
٣. لا تطبق أحكام الفقرة ( ٢ ) في حالة التهرب الضريبي المقصود .

## المادة (٨)

### النقل البحري والجوي

١. إن الأرباح الثانية لمشروع دولة متعاقدة من تشغيل السفن والطائرات في النقل الدولي  
تُخضع للضريبة في تلك الدولة فقط.
٢. لأغراض هذه المادة ، تشمل الأرباح المحققة من تشغيل السفن أو الطائرات في النقل  
الدولي:
  - أ- الأرباح الناشئة من تأجير السفن أو الطائرات على أساس تأجير واسطة النقل  
فارغة؛ أو
  - ب- الأرباح الناشئة من استعمال أو صيانة أو تأجير الحاويات ( بما في ذلك  
المقطورات والمعدات ذات العلاقة المخصصة لنقل الحاويات ) المستخدمة في نقل  
السلع والبضائع؛  
إذا كان ذلك التأجير أو ذلك الاستعمال أو الصيانة أو التأجير حسب متى ينضي الحال ،  
عرضيا يتعلق بتشغيل السفن أو الطائرات في النقل الدولي.
٣. إن أحكام الفقرة (١) تطبق أيضا على الأرباح المتأتية من خلال المشاركة في تجمع أو عمل  
مشترك أو من وكالة تشغيل عالمية ولكن فقط بقدر الأرباح المحققة التي يعفها ذلك  
المشارك من حصته في العمل المشترك .

- الاعتبار عند تحديد أرباح المنشأة الدائمة المبلغ الذي حمل من قبل المنشأة الدائمة إلى المركز الرئيسي للمشروع . وأي من مكاتبه الأخرى كحقوق اختراع او كأجور او كنفعات أخرى مشاهدة مقابل استعمال علامات تجارية او حقوق أخرى او حلت على سبيل العمولة مقابل خدمات محددة مودة او مقابل ادارة او حملة كفائة - باستثناء مشاريع البنوك - على مال مقرض الى المركز الرئيسي للمشروع او الى أي من مكاتبه الأخرى .
- لأغراض الفوائد السابقة ، فإن الأرباح التي تخص المنشأة الدائمة تحدد بنفس الطريقة سنوياً ما لم يكن هناك أسباب سليمة وكافية للعمل بغير ذلك .
- إذا كانت الأرباح تتضمن عناصر من الدخل او ارباحاً رأسمالية تتراولها على انفراد مواد أخرى في هذه الاتفاقية فإن احكام تلك المواد لن تتأثر بأحكام هذه المادة .
- ان مجرد شراء السلع او البضائع التجارية من قبل المنشأة الدائمة لحساب المشروع لا يكون محدوداً أرباحاً للمنشأة الدائمة .

## المادة (٧)

### الأرباح التجارية والصناعية

١. تخضع أرباح مشروع الدولة التعاقدية للضريبة في تلك الدولة فقط ما لم يزاول المشروع نشاطا تجاريا او صناعيا في الدولة التعاقدية الأخرى من خلال منشأة دائمة موجودة في هذه الدولة وإذا كان المشروع يزاول نشاطا على الرجاء السابق من خلال منشأة دائمة فإن أرباحه يمكن ان تخضع للضريبة في الدولة التعاقدية الأخرى ولكن بالقدر الذي يعزى الى تلك المنشأة الدائمة .
٢. مع مراعاة احكام الفقرة (٣) من هذه المادة اذا كان مشروع إحدى المؤتمنين التعاقدتين يزاول عملا في الدولة التعاقدية الأخرى من خلال منشأة دائمة موجودة فيها ، فإن أرباح المشروع الناتجة من نشاط المنشأة الدائمة في كل من المؤتمنين التعاقدتين تحدد كما لو كانت مشروعها مستقلا يمارس نفس النشاط أو نشاطا مماثلا تحت نفس الظروف او في ظروف مماثلة ويعامل كليا بصفة مستقلة مع المشروع الذي يعتبر منشأة دائمة له.
٣. عند تحديد أرباح المنشأة الدائمة يسمح بتعديل المصارييف التي أنفقت لأغراض الأعمال التجارية للمنشأة الدائمة بما في ذلك المصارييف التنفيذية والمصارييف الإدارية العامة التي أنفقت سراويل في الدولة الكائنة فيها المنشأة الدائمة او في أي مكان آخر . علسى اي حال ، فلن يسمح بإجراء أي تزيلات كذلك فيما يتعلق بأية مبالغ - إن وجدت - ملغوعة ( بخلاف أية مبالغ دفعت مقابل نفقات حقيقة ) من قبل المنشأة الدائمة الى المركز الرئيسي للمشروع او الى أي من مكاتبها الأخرى ، كحقوق اختراع او اجرور ، او أي دفعات أخرى مشابهة في مقابل استعمال علامات تجارية او أية حقوق أخرى ، او ملغوعة على سبيل عمولة ، مقابل خدمات محددة مودعة او ملغوعة مقابل الاداره كفائدة على مال اقرض باستثناء مشاريع البنوك الى المنشأة الدائمة . كما انه لن يدخل في

## المادة (٦)

### الدخل من ملكية الأموال غير المنقوله

١. يمكن ان ينحصر الدخل الثاني لشخص مقيم في الدولة التعاقدة من ملكية الأموال غير المنقوله (ما فيها الدخل من الزراعة والثراج) الموجودة في الدولة التعاقدة الأخرى للضريبة في تلك الدولة التعاقدة الأخرى .
٢. يكون لعبارة "الأموال غير المنقوله" المعنى المعطى لها بموجب قانون الدولة التعاقدة التي توجد فيها الاموال مدار البحث . وتشمل هذه العبارة في أي حال ، الاموال المحتلة بالأموال غير المنقوله بالتبعة والحيوانات والمعدات المستعملة في الزراعة والتربيح والحقوق التي تطبق عليها احكام القانون العام بشأن ملكية الأراضي ومنشآتها وحق الانتفاع بالأموال غير المنقوله والحق في دفعات متغيرة او ثابتة مقابل تشغيل او الحق في تشغيل الرؤوس المعدنية والنابع والموارد الطبيعية الأخرى ، ولا تعتبر السفن والطائرات من الأموال غير المنقوله .
٣. تطبق احكام الفقرة (١) من هذه المادة على الدخل الثاني من الاستعمال المباشر للأموال غير المنقوله او تأجيرها او استعمالها على أي نحو آخر .
٤. تطبق احكام الفقرتين (١،٣) من هذه المادة كذلك على الدخل الناتج من الأموال غير المسنقرولة المملوكة للمشروع والدخل الناتج من الأموال غير المنقوله المستعمل لإيجار خدمات شخصية مستقلة .

المشاريع المتداخلة معه وإن العمليات التجارية لم تتم تحت شروط النزاع الطولي ، فإنه لا يعتبر وكلاً ذا وضع مستقل ضمن معنى هذه الفقرة .

٧- حقيقة كون الشركة المقيمة في الدولة المتعاقدة تسيطر أو مسيطر عليها من قبل شركة مقسمة في الدولة المتعاقدة الأخرى ، أو التي تقوم بعمل تجاري في الدولة المتعاقدة الأخرى ( سواء من خلال منشأة دائمة أو غير ذلك ) لا تجعل أي من الشركين منشأة دائمة للأخرى .

### جمع المعلومات لأغراض المشروع :

- ٥) الاحتفاظ بمكان ثابت للعمل التجاري مخصص فقط لأي نشاط آخر متعلق بالمشروع ذي طبيعة تحضيرية أو مساعدة :
- ٦) الاحتفاظ بمكان ثابت للعمل التجاري فقط من أجل تجميع النشاطات المذكورة في البنود من (أ-هـ) من هذه الفقرة شريطة أن يكون إجمالي النشاط الناتج من عملية التجميع هذه ذات صفة تحضيرية أو مساعدة .
٧. بعض النظر عما ورد في أحكام الفقرتين (١ - ٢) من هذه المادة إذا قام شخص باستئناء الوكيل المستقل الذي تسرى عليه أحكام الفقرة (٦) من هذه المادة بالتصريح في دولة متعاقدة بالنيابة عن مشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى فإن ذلك المشروع يعتبر أن له منشأة دائمة في الدولة المذكورة أولاً فيما يتعلق بالنشاطات التي يمارسها ذلك الشخص للمشروع إذا كان هذا الشخص :
- أ- لديه سلطة ويعمل بالعادة لإبرام العقود نيابة عن المشروع ما لم تكن نشاطات ذلك الشخص مقتصرة على تلك النشاطات المنصوص عليها في الفقرة (٤) من هذه المادة إذا كانت قد حررت بمارستها من خلال مكان ثابت للعمل التجاري لا يجعل من هذا المكان الثابت منشأة دائمة بموجب أحكام تلك الفقرة ؛ أو
- ب- يقسم في تلك الدولة ومن أجل المشروع بتصنيع أو بعمليات إنتاج بضائع أو سلع تخص ذلك المشروع.
٨. لا يعتبر مشروع تابع لأحدى الدولتين المتعاقدتين أن له منشأة دائمة في الدولة المتعاقدة الأخرى مجرد قيامه بأعمال تجارية في تلك الدولة الأخرى من خلال سمسار أو وكيل عام بالعمولة أو أي وكيل آخر له وضع مستقل عن المشروع شريطة قيام هؤلاء الأشخاص بالتصريح الاعتيادي في مصالحهم وأعمالهم الخاصة . على أية حال ، عندما تكون نشاطات ذلك الوكيل مكرسة كلباً أو بشكل شبه كلي بالنيابة عن هذا المشروع أو

## المادة (٥)

### المنشأة الدائمة

١. لأغراض هذه المادة ، تعني عبارة " المنشأة الدائمة " مكان ثابت للعمل التجاري الذي يزاول من خلاله الشاط التجاري للمشروع كلياً أو جزئياً.
٢. تشمل عبارة "المنشأة الدائمة" بوجه خاص :
  - (أ) مكان الإدارة ؛
  - (ب) الفرع ؛
  - (ج) المكتب ؛
  - (د) المصنع ؛
  - (هـ) المستشفى ؛
  - (و) المعرض او الاماكن المستخدمة كمنفذ للبيع ؛
٣. تشمل عبارة "المنشأة الدائمة" أيضاً موقع البناء او الإنشاء او مشروع التجميئ او التركيب او أية نشاطات إشرافية لها علاقة بنفس المشروع شريطة استمرار ذلك الموقع او المشروع او النشاطات لمدة تزيد على ستة اشهر .
٤. بعض النظر عن الاحكام السابقة من هذه المادة لا تشمل عبارة المنشأة الدائمة ما يلي :
  - (أ) استعمال التسهيلات فقط لأغراض التخزين او عرض السلع او البضائع التجارية العائدة للمشروع ؟
  - (ب) الاحتفاظ بمخزون السلع او البضائع العائدة للمشروع فقط من اجل التخزين او العرض ؟
  - (ج) الاحتفاظ بمخزون السلع او البضائع التجارية العائدة للمشروع فقط لغابات معالجتها وانتاجها من قبل مشروع آخر ؟
  - (د) الاحتفاظ بمكان ثابت للعمل التجاري مخصص فقط لشراء السلع او البضائع التجارية او

## المادة (٤)

### المتبرم

١. لأغراض هذه الإتفاقية تعني عبارة "مقيم في دولة متعاقدة" أي شخص يكون بموجب قوانين تلك الدولة خاضعاً للضريبة فيها بسبب موطنها أو إقامتها أو مركز إدارتها أو مكان التأسيس أو بسبب أي معيار آخر ذو طبيعة مشابهة وتتضمن أيضاً تلك الدولة واحة وحدة سياسية أو سلطة محلية فيها.
٢. إذا كان فرد ما بموجب أحكام الفقرة (١) من هذه المادة مقيماً في كلتا الدولتين المتعاقدتين فيتعدد وضعه وفقاً للآتي:
  - (أ). يعتبر مقيماً في الدولة التي يكون له فيها مسكن دائم؛ وإذا كان له مسكن دائم في كلتا الدولتين فيعتبر مقيماً في الدولة التي تربطه بها روابط شخصية واقتصادية لوثق (مركز مصالح حيوية)؛
  - (ب). إذا تعلق تحديد الدولة التي يوجد فيها مركز مصالحه الحيوية، أو إذا لم يكن له مسكن دائم في أي من الدولتين المتعاقدتين فإنه يعتبر مقيماً في الدولة التي يكون له فيها إقامة معنادلة؛
  - (ج). إذا كانت له إقامة معنادلة في كلتا الدولتين المتعاقدتين أو لم تكن له إقامة معنادلة في أي منها، فإنه يعتبر مقيماً في الدولة التي يكون أحد مواطنيها؛
  - (د). إذا كان مواطناً في كلتا الدولتين أو لم يكن مواطناً في أي منها فإن السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدتين تخل المسألة باتفاق مشترك.
٣. إذا اعتبر شخص من غير الأفراد، واستناداً لاحكام الفقرة (١) من هذه المادة، مقيماً في كلتا الدولتين المتعاقدتين، فيعتبر مقيماً في الدولة التي يوجد بها مركز إدارته الفعال.

ن) تتعنى عبارة "النقل الدولي" أي نقل يتم بواسطة سفينة او طائرة يشغله مشروع دولة متعاقدة باستثناء الحالة التي تشغل فيها السفينة او الطائرة بين اماكن في الدولة المتعاقدة الأخرى فقط ؟

ح) تعنى عبارة "السلطة المختصة" :

- بالنسبة للملكة المتحدة موضوع دائرة الامدادات الداخلية او من يفوضونه ؟
- بالنسبة للاردن ، وزير المالية او من يفوضه ؟

ط) تعنى كلمة "مواطن" ؟

(أ) فيما يتعلق بالملكة المتحدة ، أي مواطن بريطاني واي من الرعايا البريطانيين لا يحمل جنسية أي دولة اخرى من دول الكومنولث او أي من اقاليمها شريطة ان يكون له الحق في الاقامة في المملكة المتحدة وكذلك أي شخص قانوني وشركة تضامن او شركة او اية وحدة اخرى تستمد وضعيتها هنا من القانون الساري المعمول في المملكة المتحدة . فيما يتعلق بالاردن ، أي فرد يحمل الجنسية الاردنية ، واي شخص قانوني او شركة تضامن او شركة تستمد وضعيتها هنا من القوانين السارية المعمول في الاردن ؟

(أ) فيما يتعلق بالاردن ، أي فرد يحمل الجنسية الاردنية ، واي شخص قانوني او شركة تضامن او شركة تستمد وضعيتها هنا من القوانين السارية المعمول في الاردن ؟

٢. فيما يتعلق بتطبيق هذه الاتفاقية من قبل دولة متعاقدة في أي وقت ، يكون لأي تعديل لم يجر تعريفه في هذه الاتفاقية وما لم يتطلب السياق غير ذلك ذات المعن الذي يعنيه في ذلك الوقت في قوانين الدولة المتعاقدة فيما يتعلق بالضرائب التي تطبق عليها هذه الاتفاقية ويسود المعنى المعطى للتعديل بموجب القوانين الضريبية الواجبة التطبيق في الدولة المتعاقدة على اي معن معطى له بموجب قوانين اخرى سارية المعمول في تلك الدولة.

## المادة (٢)

### تعريفات عامة

١. لأغراض هذه الاتفاقية وما لم يتطلب السياق غير ذلك:
  - أ) تعني كلمة "المملكة المتحدة" بريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، متضمنة أيه منطقة خارج البحر الاقليمي للملكة المتحدة والتي عينت او يمكن تعينها بموجب القانون الدولي او قوانين المملكة المتحدة فيما يتعلق بالحرف القاري كمنطقة يمكن للملكة المتحدة ممارسة الحقوق عليها فيما يتعلق بالبحر والثروة الحية للبياه ومصادرها الطبيعية؛
  - ب) تعني كلمة "الأردن" اراضي المملكة الأردنية الهاشمية والمياه الاقليمية الأردنية وقاع البحر وباطن الأرض لالمياه الاقليمية الأردنية ، وتتضمن أي منطقة تند ما وراء حدود المياه الاقليمية الأردنية ، وقاع البحر وباطن الأرض لأي منطقة كهذه ، والتي عينت او يمكن تعينها بموجب القوانين الأردنية و بما يتفق مع القانون الدولي كمنطقة يكون للأردن عليها حقوق سيادة لأغراض اكتشاف واستغلال المصادر الطبيعية ، سواء كانت حية او غير حية ؛
  - ج) تعني عبارة "الدولة المتعاقدة" "والدولة المتعاقدة الاخر" الأردن او المملكة المتحدة كما يقتضي السياق؛
  - د) تشمل كلمة "شخص" الفرد والشركة ولية هبة اشخاص اخرى ولا تشمل شركة التضامن؛
  - هـ) تعني كلمة "شركة" اي هيئة معمورة او اي وحدة تعامل لأغراض الضريبة كهيئة ذات شخصية اعتبارية ؛
  - و) تعني عبارة "مشروع الدولة المتعاقدة" "ومشروع الدولة المتعاقدة الآخر" على التوالي مشروع ينفذه مقيم في الدولة المتعاقدة ومشروع ينفذه مقيم في الدولة المعاقة الأخرى ؛

## المادة ( ٢ )

### الضرائب التي ت娑 لها الإتفاقية

١. تطبق هذه الإتفاقية على الضرائب على الدخل وعلى الأرباح الرأسمالية المفروضة باليابان عن دولة متعاقدة ، بصرف النظر عن طريقة فرضها.
٢. تعتبر ضريبة على الدخل وعلى الأرباح الرأسمالية جميع الضرائب المفروضة على مجموع الدخل او على عناصر الدخل بما في ذلك الضرائب المتحققة على الأرباح من التصرف بملكية الأموال المنقوله او غير المنقوله .
٣. ان الضرائب الحالية والتي تطبق عليها الإتفاقية على وجه الخصوص هي :
  - في المملكة المتحدة :-
    - ١) ضريبة الدخل ؛
    - ٢) ضريبة الشركات ؛
    - ٣) ضريبة الأرباح الرأسمالية ؛
  - ( ويشار اليها فيما يلي "بضريبة المملكة المتحدة" ) .
  - في الأردن :-
    - ١) ضريبة الدخل ؛
    - ٢) ضريبة التوزيع ؛
    - ٣) ضريبة الخدمات الاجتماعية ؛
  - ( ويشار اليها فيما يلي "بالضريبة الأردنية" ) .
٤. تطبق هذه الإتفاقية أيضا على أيه ضرائب مطابقة او مماثلة بشكل جوهري والمفروضة من قبل أي من الدولتين المتعاقدتين بعد توقيع هذه الإتفاقية بالإضافة الى الضرائب الحالية او بدلا عنها ، وعلى السلطات المختصة في كل من الدولتين المتعاقدتين إعلام بعضهما البعض عن أيه تغيرات جوهرية أحدثت على قوانينها الضريبية المرعية .

المادة (١)

تطبق هذه الاتفاقية على الأشخاص المقيمين في إحدى الدولتين المتعاقدتين أو في كليهما.

[ ARABIC TEXT — TEXTE ARABE ]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الاتفاقية بين

حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

و

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

من أجل تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل  
وعلى الأرباح الرأسمالية.

إن حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وحكومة المملكة  
الأردنية الهاشمية رغبة متهمًا في إبرام اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي فيما  
يتعلق بالضرائب على الدخل وعلى الأرباح الرأسمالية ، قد اتفقنا على ما يلي :-

[ ENGLISH TEXT — TEXTE ANGLAIS ]

CONVENTION BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE UNITED KINGDOM OF GREAT BRITAIN AND NORTHERN IRELAND AND THE GOVERNMENT OF THE HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN FOR THE AVOIDANCE OF DOUBLE TAXATION AND THE PREVENTION OF FISCAL EVASION WITH RESPECT TO TAXES ON INCOME AND ON CAPITAL GAINS

The Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the Government of the Hashemite Kingdom of Jordan;

Desiring to conclude a Convention for the avoidance of double taxation and the prevention of fiscal evasion with respect to taxes on income and on capital gains;

Have agreed as follows:

*Article 1. Personal Scope*

This Convention shall apply to persons who are residents of one or both of the Contracting States.

*Article 2. Taxes Covered*

(1) This Convention shall apply to taxes on income and on capital gains imposed on behalf of a Contracting State, irrespective of the manner in which they are levied.

(2) There shall be regarded as taxes on income and on capital gains all taxes imposed on total income, or on elements of income, including taxes on gains from the alienation of movable or immovable property.

(3) The existing taxes to which this Convention shall apply are in particular:

(a) in the case of Jordan:

(i) the income tax;

(ii) the distribution tax; and

(iii) the social service tax;

(hereinafter referred to as "Jordanian tax");

(b) in the case of the United Kingdom:

(i) the income tax;

(ii) the corporation tax; and

(iii) the capital gains tax;

(hereinafter referred to as "United Kingdom tax").

(4) This Convention shall also apply to any identical or substantially similar taxes, which are imposed by either Contracting State after the date of signature of this Convention in addition to, or in place of, the existing taxes. The competent authorities of the Contract-

ing States shall notify each other of any substantial changes which have been made in their respective taxation laws.

*Article 3. General Definitions*

(1) For the purposes of this Convention, unless the context otherwise requires:

(a) the term "Jordan" means the territories of the Hashemite Kingdom of Jordan, the territorial waters of Jordan, and the sea bed and sub-soil of the territorial waters, and includes any area extending beyond the limits of the territorial waters of Jordan, and the sea bed and sub-soil of any such area, which has been or may hereafter be designated, under the laws of Jordan, and in accordance with international law as an area over which Jordan has sovereign rights for the purposes of exploring and exploiting the natural resources, whether living or non-living;

(b) the term "United Kingdom" means Great Britain and Northern Ireland, including any area outside the territorial sea of the United Kingdom which in accordance with international law has been or may hereafter be designated, under the laws of the United Kingdom concerning the Continental Shelf, as an area within which the rights of the United Kingdom with respect to the sea bed and sub-soil and their natural resources may be exercised;

(c) the terms "a Contracting State" and "the other Contracting State" mean Jordan or the United Kingdom, as the context requires;

(d) the term "person" includes an individual, a company and any other body of persons, and does not include a partnership;

(e) the term "company" means any body corporate or any entity that is treated as a body corporate for tax purposes;

(f) the terms "enterprise of a Contracting State" and "enterprise of the other Contracting State" mean respectively an enterprise carried on by a resident of a Contracting State and an enterprise carried on by a resident of the other Contracting State;

(g) the term "international traffic" means any transport by a ship or aircraft operated by an enterprise of a Contracting State, except when the ship or aircraft is operated solely between places in the other Contracting State;

(h) the term "competent authority" means:

(i) in the case of Jordan, the Minister of Finance or his authorised representative;

(ii) in the case of the United Kingdom, the Commissioners of Inland Revenue or their authorised representative;

(i) the term "national" means:

(i) in relation to Jordan, any individual possessing the nationality of Jordan; and any legal person, partnership and association deriving its status as such from the laws in force in Jordan;

(ii) in relation to the United Kingdom, any British citizen, or any British subject not possessing the citizenship of any other Commonwealth country or territory, provided he

has the right of abode in the United Kingdom; and any legal person, partnership, association or other entity deriving its status as such from the law in force in the United Kingdom.

(2) As regards the application of this Convention at any time by a Contracting State, any term not defined therein shall, unless the context otherwise requires, have the meaning that it has at that time under the laws of that State for the purposes of the taxes to which this Convention applies, any meaning under the applicable tax laws of that State prevailing over a meaning given to the term under other laws of that State.

*Article 4. Resident*

(1) For the purposes of this Convention, the term "resident of a Contracting State" means any person who, under the laws of that State, is liable to tax therein by reason of his domicile, residence, place of management, place of incorporation or any other criterion of a similar nature, and also includes that State and any political subdivision or local authority thereof.

(2) Where by reason of the provisions of paragraph (1) of this Article an individual is a resident of both Contracting States, then his status shall be determined as follows:

(a) he shall be deemed to be a resident of the Contracting State in which he has a permanent home available to him; if he has a permanent home available to him in both States, he shall be deemed to be a resident of the State with which his personal and economic relations are closer (centre of vital interests);

(b) if the Contracting State in which he has his centre of vital interests cannot be determined, or if he does not have a permanent home available to him in either State, he shall be deemed to be a resident of the State in which he has an habitual abode;

(c) if he has an habitual abode in both States or in neither of them, he shall be deemed to be a resident of the State of which he is a national;

(d) if he is a national of both Contracting States or of neither of them, the competent authorities of the Contracting States shall settle the question by mutual agreement.

(3) Where by reason of the provisions of paragraph (1) of this Article, a person other than an individual is a resident of both Contracting States, then it shall be deemed to be a resident of the State in which its place of effective management is situated.

*Article 5. Permanent Establishment*

(1) For the purposes of this Convention, the term "permanent establishment" means a fixed place of business through which the business of an enterprise is wholly or partly carried on.

(2) The term "permanent establishment" includes especially:

- (a) a place of management;
- (b) a branch;
- (c) an office;
- (d) a factory;

- (e) a workshop;
- (f) a warehouse or premises used as a sales outlet;
- (g) a mine, an oil or gas well, a quarry or any other place of extraction of natural resources.

(3) The term "permanent establishment" likewise encompasses a building site, a construction, assembly or installation project or supervisory activities in connection therewith, but only where such site, project or activities continue for a period of more than six months.

(4) Notwithstanding the preceding provisions of this Article, the term "permanent establishment" shall be deemed not to include:

- (a) the use of the facilities solely for the purpose of storage or display of goods or merchandise belonging to the enterprise;
- (b) the maintenance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of storage or display;
- (c) the maintenance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of processing by another enterprise;
- (d) the maintenance of a fixed place of business solely for the purpose of purchasing goods or merchandise, or of collecting information, for the enterprise;
- (e) the maintenance of a fixed place of business solely for the purpose of carrying on, for the enterprise, any other activity of a preparatory or auxiliary character;
- (f) the maintenance of a fixed place of business solely for any combination of activities mentioned in sub-paragraphs (a) to (e) of this paragraph, provided that the overall activity of the fixed place of business resulting from this combination is of a preparatory or auxiliary character.

(5) Notwithstanding the provisions of paragraphs (1) and (2) of this Article, where a person -- other than an agent of an independent status to whom paragraph (6) of this Article applies -- is acting in a Contracting State on behalf of an enterprise of the other Contracting State, that enterprise shall be deemed to have a permanent establishment in the first-mentioned State in respect of any activities which that person undertakes for the enterprise if such a person:

- (a) has and habitually exercises in that State an authority to conclude contracts on behalf of the enterprise, unless the activities of such person are limited to those mentioned in paragraph (4) of this Article which, if exercised through a fixed place of business, would not make this fixed place of business a permanent establishment under the provisions of that paragraph; or

- (b) manufactures or processes in that State for the enterprise goods or merchandise belonging to the enterprise.

(6) An enterprise of a Contracting State shall not be deemed to have a permanent establishment in the other Contracting State merely because it carries on business in that other State through a broker, general commission agent or any other agent of an independent status, provided that such persons are acting in the ordinary course of their business. However, when the activities of such an agent are devoted wholly or almost wholly on behalf of that enterprise or its associated enterprises, and the transactions are not made under arm's length

conditions, he will not be considered an agent of an independent status within the meaning of this paragraph.

(7) The fact that a company which is a resident of a Contracting State controls or is controlled by a company which is a resident of the other Contracting State, or which carries on business in that other State (whether through a permanent establishment or otherwise), shall not of itself constitute either company a permanent establishment of the other.

#### *Article 6. Income from Immovable Property*

(1) Income derived by a resident of a Contracting State from immovable property (including income from agriculture or forestry) situated in the other Contracting State may be taxed in that other State.

(2) The term "immovable property" shall have the meaning which it has under the law of the Contracting State in which the property in question is situated. The term shall in any case include property accessory to immovable property, livestock and equipment used in agriculture and forestry, rights to which the provisions of general law respecting landed property apply, usufruct of immovable property and rights to variable or fixed payments as consideration for the working of, or the right to work, mineral deposits, sources and other natural resource; ships and aircraft shall not be regarded as immovable property.

(3) The provisions of paragraph (1) of this Article shall apply to income derived from the direct use, letting, or use in any other form of immovable property.

(4) The provisions of paragraphs (1) and (3) of this Article shall also apply to the income from immovable property of an enterprise and to income from immovable property used for the performance of independent personal services.

#### *Article 7. Business Profits*

(1) The profits of an enterprise of a Contracting State shall be taxable only in that State unless the enterprise carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein. If the enterprise carries on business as aforesaid, the profits of the enterprise may be taxed in the other State but only so much of them as is attributable to that permanent establishment.

(2) Subject to the provisions of paragraph (3) of this Article, where an enterprise of a Contracting State carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein, there shall in each Contracting State be attributed to that permanent establishment the profits which it might be expected to make if it were a distinct and separate enterprise engaged in the same or similar activities under the same or similar conditions and dealing wholly independently with the enterprise of which it is a permanent establishment.

(3) In determining the profits of a permanent establishment, there shall be allowed as deductions expenses which are incurred for the purposes of the permanent establishment, including executive and general administrative expenses so incurred, whether in the Contracting State in which the permanent establishment is situated or elsewhere. However, no such deduction shall be allowed in respect of amounts, if any, paid (otherwise than towards

reimbursement of actual expenses) by the permanent establishment to the head office of the enterprise or any of its other offices, by way of royalties, fees or other similar payments in return for the use of patents or other rights, or by way of commission, for specific services performed or for management, or, except in the case of a banking enterprise, by way of interest on moneys lent to the permanent establishment. Likewise no account shall be taken in the determination of the profits of a permanent establishment for amounts charged (otherwise than towards reimbursement of actual expenses), by the permanent establishment to the head office of the enterprise or any of its other offices, by way of royalties, fees or other similar payments in return for the use of patents or other rights, or by way of commission for specific services performed or for management or, except in the case of a banking enterprise, by way of interest or moneys lent to the head office of the enterprise or any of its other offices.

(4) For the purposes of the preceding paragraphs, the profits to be attributed to the permanent establishment shall be determined by the same method year by year unless there is good and sufficient reason to the contrary.

(5) Where profits include items of income or capital gains which are dealt with separately in other Articles of this Convention, then the provisions of those Articles shall not be affected by the provisions of this Article.

(6) No profits shall be attributed to a permanent establishment by reason of the mere purchase by that permanent establishment of goods or merchandise for the enterprise.

#### *Article 8. Shipping and Air Transport*

(1) Profits derived by an enterprise of a Contracting State from the operation of ships or aircraft in international traffic shall be taxable only in that State.

(2) For the purposes of this Article, profits from the operation of ships or aircraft in international traffic include:

(a) profits from the rental on a bareboat basis of ships or aircraft; and

(b) profits from the use, maintenance or rental of containers (including trailers and related equipment for the transport of containers) used for the transport of goods or merchandise;

where such rental or such use, maintenance or rental, as the case may be, is incidental to the operation of ships or aircraft in international traffic.

(3) The provisions of paragraph (1) of this Article shall also apply to profits from the participation in a pool, a joint business or an international operating agency, but only to so much of the profits so derived as is attributable to the participant in proportion to its share in the joint operation.

#### *Article 9. Associated Enterprises*

(1) Where:

(a) an enterprise of a Contracting State participates directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of the other Contracting State; or

(b) the same persons participate directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of a Contracting State and an enterprise of the other Contracting State; and in either case conditions are made or imposed between the two enterprises in their commercial or financial relations which differ from those which would be made between independent enterprises, then any profits which would, but for those conditions, have accrued to one of the enterprises, but, by reason of those conditions, have not so accrued, may be included by a Contracting State in the profits of that enterprise and taxed accordingly.

(2) Where a Contracting State includes in the profits of an enterprise of that State - and taxes accordingly - profits on which an enterprise of the other Contracting State has been charged to tax in that other State and the profits so included are profits which would have accrued to the enterprise of the first-mentioned State if the conditions made between the two enterprises had been those which would have been made between independent enterprises, then that other State shall make an appropriate adjustment to the amount of the tax charged therein on those profits. In determining such adjustment, due regard shall be had to the other provisions of this Convention and the competent authorities of the Contracting States shall if necessary consult each other.

(3) The provisions of paragraph (2) of this Article shall not apply in the case of tax fraud.

#### *Article 10. Dividends*

(1) Dividends paid by a company which is a resident of a Contracting State to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.

(2) However, such dividends may also be taxed in the Contracting State of which the company paying the dividends is a resident and according to the laws of that State, but if the beneficial owner of the dividends is a resident of the other Contracting State, the tax so charged shall not exceed 10 per cent. of the gross amount of the dividends.

This paragraph shall not affect the taxation of the company in respect of the profits out of which the dividends are paid.

(3) The term "dividends" as used in this Article means income from shares, or other rights, not being debt-claims, participating in profits, as well as income from other corporate rights which is subjected to the same taxation treatment as income from shares by the laws of the State of which the company making the distribution is a resident and also includes any other item which, under the laws of the Contracting State of which the company paying the dividend is a resident, is treated as a dividend or distribution of a company.

(4) The provisions of paragraphs (1) and (2) of this Article shall not apply if the beneficial owner of the dividends, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State of which the company paying the dividends is a resident, through a permanent establishment situated therein, or performs in that other State independent personal services from a fixed base situated therein, and the holding in respect of which the dividends are paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case the provisions of Article 7 or Article 14 of this Convention, as the case may be, shall apply.

(5) Where a company which is a resident of a Contracting State derives profits or income from the other Contracting State, that other State may not impose any tax on the dividends paid by the company, except insofar as such dividends are paid to a resident of that other State or insofar as the holding in respect of which the dividends are paid is effectively connected with a permanent establishment or a fixed base situated in that other State, nor subject the company's undistributed profits to a tax on undistributed profits, even if the dividends paid or the undistributed profits consist wholly or partly of profits or income arising in that other State.

(6) The provisions of this Article shall not apply if it was the main purpose or one of the main purposes of any person concerned with the creation or assignment of the shares or other rights in respect of which the dividend is paid to take advantage of this Article by means of that creation or assignment.

*Article 11. Interest*

(1) Interest arising in a Contracting State and paid to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.

(2) However, such interest may also be taxed in the Contracting State in which it arises and according to the laws of that State, but if the beneficial owner of the interest is a resident of the other Contracting State, the tax so charged shall not exceed 10 per cent. of the gross amount of the interest.

(3) Notwithstanding the provisions of paragraph (2) of this Article, interest arising in a Contracting State shall be exempt in that State if it is derived by the Government of the other Contracting State, or by a local authority or political subdivision thereof, by the Central Bank of that other State, or by such financial institutions controlled by the Government of that other State, the capital of which is wholly owned by that Government, as may be agreed upon from time to time between the competent authorities of the Contracting States.

(4) The term "interest" as used in this Article means income from debt-claims of every kind, whether or not secured by mortgage and whether or not carrying a right to participate in the debtor's profits, and in particular, income from government securities and income from bonds or debentures, including premiums and prizes attaching to such securities, bonds or debentures. The term shall not include any item which is treated as a dividend under the provisions of Article 10 of this Convention.

(5) The provisions of paragraphs (1) and (2) of this Article shall not apply if the beneficial owner of the interest, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State in which the interest arises, through a permanent establishment situated therein, or performs in that other State independent personal services from a fixed base situated therein, and the debt-claim in respect of which the interest is paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case, the provisions of Article 7 or Article 14 of this Convention, as the case may be, shall apply.

(6) Interest shall be deemed to arise in a Contracting State when the payer is that State itself, a political subdivision, a local authority or a resident of that State. Where, however, the person paying the interest, whether he is a resident of a Contracting State or not, has in a Contracting State a permanent establishment or a fixed base in connection with which the

indebtedness on which the interest is paid was incurred, and such interest is borne by such permanent establishment or fixed base, then such interest shall be deemed to arise in the State in which the permanent establishment or fixed base is situated.

(7) Where, by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner or between both of them and some other person, the amount of the interest paid exceeds, for whatever reason, the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this Article shall apply only to the last-mentioned amount. In such case, the excess part of the payments shall remain taxable according to the laws of each Contracting State, due regard being had to the other provisions of this Convention.

(8) The provisions of this Article shall not apply if it was the main purpose or one of the main purposes of any person concerned with the creation or assignment of the debt-claim in respect of which the interest is paid to take advantage of this Article by means of that creation or assignment.

#### *Article 12. Royalties*

(1) Royalties arising in a Contracting State and paid to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.

(2) However, such royalties may also be taxed in the Contracting State in which they arise and according to the laws of that State, but if the beneficial owner of the royalties is a resident of the other Contracting State, the tax so charged shall not exceed 10 per cent. of the gross amount of the royalties.

(3) The term "royalties" as used in this Article means payments of any kind received as a consideration for the use of, or the right to use, any copyright of literary, artistic or scientific work (including cinematograph films, and films or tapes for radio or television broadcasting), any patent, trade mark, design or model, plan, secret formula or process, or for information (know-how) concerning industrial, commercial or scientific experience.

(4) The provisions of paragraphs (1) and (2) of this Article shall not apply if the beneficial owner of the royalties, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State in which the royalties arise, through a permanent establishment situated therein, or performs in that other State independent personal services from a fixed base situated therein, and the right or property in respect of which the royalties are paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case, the provisions of Article 7 or Article 14 of this Convention, as the case may be, shall apply.

(5) Royalties shall be deemed to arise in a Contracting State when the payer is that State itself, a political subdivision, a local authority or a resident of that State. Where, however, the person paying the royalties, whether he is a resident of a Contracting State or not, has in a Contracting State a permanent establishment or a fixed base in connection with which the liability to pay the royalties was incurred, and such royalties are borne by such permanent establishment or fixed base, then such royalties shall be deemed to arise in the State in which the permanent establishment or fixed base is situated.

(6) Where, by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner or between both of them and some other person, the amount of the royalties paid ex-

ceeds, for whatever reason, the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this Article shall apply only to the last-mentioned amount. In such case, the excess part of the payments shall remain taxable according to the laws of each Contracting State, due regard being had to the other provisions of this Convention.

(7) The provisions of this Article shall not apply if it was the main purpose or one of the main purposes of any person concerned with the creation or assignment of the rights in respect of which the royalties are paid to take advantage of this Article by means of that creation or assignment.

#### *Article 13. Capital Gains*

(1) Gains derived by a resident of a Contracting State from the alienation of immovable property referred to in Article 6 of this Convention and situated in the other Contracting State may be taxed in that other State.

(2) Gains derived by a resident of a Contracting State from the alienation of:

(a) shares, other than shares quoted on an approved stock exchange, deriving their value or the greater part of their value directly or indirectly from immovable property situated in the other Contracting State, or

(b) rights deriving from a partnership or trust the assets of which consist principally of immovable property situated in the other Contracting State, or of shares referred to in subparagraph (a) of this paragraph,

may be taxed in that other State.

(3) Gains from the alienation of movable property forming part of the business property of a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State or of movable property pertaining to a fixed base available to a resident of a Contracting State in the other Contracting State for the purpose of performing independent personal services, including such gains from the alienation of such a permanent establishment (alone or with the whole enterprise) or of such fixed base, may be taxed in that other State.

(4) Gains derived by a resident of a Contracting State from the alienation of ships or aircraft operated in international traffic by an enterprise of that Contracting State or movable property pertaining to the operation of such ships or aircraft, shall be taxable only in that State.

(5) Gains from the alienation of any property other than that referred to in paragraphs (1), (2), (3) and (4) of this Article shall be taxable only in the Contracting State of which the alienator is a resident, provided he is subject to tax in respect of the gains in that State.

(6) The provisions of paragraph (5) of this Article shall not affect the right of a Contracting State to levy according to its law a tax on capital gains from the alienation of any property derived by an individual who is a resident of the other Contracting State and has been a resident of the first-mentioned Contracting State at any time during the six years immediately preceding the alienation of the property.

*Article 14. Independent Personal Services*

(1) Income derived by a resident of a Contracting State in respect of professional services or other activities of an independent character shall be taxable only in that State unless he has a fixed base regularly available to him in the other Contracting State for the purpose of performing his activities. If he has such a fixed base, the income may be taxed in the other State but only so much of it as is attributable to that fixed base.

(2) The term "professional services" includes especially independent scientific, literary, artistic, educational or teaching activities as well as the independent activities of physicians, lawyers, engineers, architects, dentists and accountants.

*Article 15. Dependent Personal Services*

(1) Subject to the provisions of Articles 16, 18, 19 and 20 of this Convention, salaries, wages and other similar remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment shall be taxable only in that State unless the employment is exercised in the other Contracting State. If the employment is so exercised, such remuneration as is derived therefrom may be taxed in that other State.

(2) Notwithstanding the provisions of paragraph (1) of this Article, remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment exercised in the other Contracting State shall be taxable only in the first-mentioned State if:

(a) the recipient is present in the other State for a period or periods not exceeding in the aggregate 183 days in any twelve-month period commencing or ending in the fiscal year concerned; and

(b) the remuneration is paid by, or on behalf of, an employer who is not a resident of the other State; and

(c) remuneration is not borne by a permanent establishment or a fixed base which the employer has in the other State.

(3) Notwithstanding the preceding provisions of this Article, remuneration derived in respect of an employment exercised aboard a ship or aircraft operated in international traffic may be taxed in the Contracting State of which the enterprise operating the ship or aircraft is a resident.

*Article 16. Directors' Fees*

Directors' fees and other similar payments derived by a resident of a Contracting State in his capacity as a member of the board of directors or a similar organ of a company which is a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.

*Article 17. Artistes and Sportsmen*

(1) Notwithstanding the provisions of Articles 14 and 15 of this Convention, income derived by a resident of a Contracting State as an entertainer, such as a theatre, motion pic-

ture, radio or television artiste, or a musician, or as a sportsman, from his personal activities as such exercised in the other Contracting State, may be taxed in that other State.

(2) Where income in respect of personal activities exercised by an entertainer or a sportsman in his capacity as such accrues not to the entertainer or sportsman himself but to another person, that income may, notwithstanding the provisions of Articles 7, 14 and 15 of this Convention, be taxed in the Contracting State in which the activities of the entertainer or sportsman are exercised.

(3) Notwithstanding the provisions of paragraphs (1) and (2) of this Article, income derived from activities referred to in paragraph (1) performed under a cultural agreement or arrangement between the Contracting States shall be exempt from tax in the Contracting State in which the activities are exercised if the visit to that State is wholly or substantially supported by funds of one or both of the Contracting States, a local authority or public institution thereof.

#### *Article 18. Pensions and Annuities*

(1) Subject to the provisions of paragraph (2) of Article 19 of this Convention, any pension or other similar remuneration paid to a resident of one of the Contracting States from a source in the other Contracting State in consideration of past employment or services in the other Contracting State and any annuity paid to such a resident from such a source shall be taxed only in that other State.

(2) The term "annuity" means a stated sum payable to an individual periodically at stated times during his life or during a specified or ascertainable period of time under an obligation to make the payments in return for adequate and full consideration in money or money's worth.

#### *Article 19. Government Service*

(1) (a) Salaries, wages and other similar remuneration, other than a pension, paid by a Contracting State or a political subdivision or a local authority thereof to an individual in respect of services rendered to that State or subdivision or authority shall be taxable only in that State.

(b) However, such salaries, wages and other similar remuneration shall be taxable only in the other Contracting State if the services are rendered in that other State and the individual is a resident of that State who:

- (i) is a national of that State; or
- (ii) did not become a resident of that State solely for the purpose of rendering the services.

(2) (a) Any pension paid by, or out of funds created by, a Contracting State or a political subdivision or a local authority thereof to an individual in respect of services rendered to that State or subdivision or local authority thereof shall be taxable only in that State.

(b) However, such pension shall be taxable only in the other Contracting State if the individual is a resident of, and a national of, that other State.

(3) The provisions of Articles 15, 16, 17 and 18 of this Convention shall apply to salaries, wages and other similar remuneration, and to pensions, in respect of services rendered in connection with a business carried on by a Contracting State or a political subdivision or a local authority thereof.

*Article 20. Teachers and Researchers*

(1) An individual who is immediately before visiting a Contracting State a resident of the other Contracting State and who, at the invitation of the Government of the first-mentioned Contracting State or of a university, college, school, museum or other cultural institution in that first-mentioned Contracting State or under an official programme of cultural exchange, is present in that Contracting State for a period not exceeding two consecutive years solely for the purpose of teaching, giving lectures or carrying out research at such institution shall be exempt from tax in that Contracting State on his remuneration for such activity, provided that payment of such remuneration is derived by him from sources outside that Contracting State.

(2) The provisions of this Article shall apply to income from research only if such research is undertaken by the individual in the public interest and not primarily for the benefit of some other private person or persons.

*Article 21. Students and Trainees*

Payments which a student or business trainee who is or was immediately before visiting a Contracting State a resident of the other Contracting State and who is present in the first-mentioned Contracting State solely for the purpose of his education or training receives for the purpose of his maintenance, education or training shall not be taxed in that first-mentioned State, provided that such payments arise from sources outside that State.

*Article 22. Other Income*

(1) Items of income beneficially owned by a resident of a Contracting State, which are not expressly mentioned in the foregoing Articles of this Convention shall be taxable only in that State except that, if such income is derived from sources within the other Contracting State, it may also be taxed in that other State.

(2) The provisions of paragraph (1) of this Article shall not apply to income, other than income from immovable property as defined in paragraph (2) of Article 6 of this Convention, if the recipient of such income, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein, or performs in that other State independent personal services from a fixed base situated therein, and the right or property in respect of which the income is paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case the provisions of Article 7 or Article 14 of this Convention, as the case may be, shall apply.

(3) Where, by reason of a special relationship between the person referred to in paragraph (1) of this Article and some other person, or between both of them and some third person, the amount of the income referred to in that paragraph exceeds the amount (if any)

which would have been agreed upon between them in the absence of such relationship, the provisions of this Article shall apply only to the last-mentioned amount. In such a case, the excess part of the income shall remain taxable according to the laws of each Contracting State, due regard being had to the other applicable provisions of this Convention.

(4) The provisions of this Article shall not apply if it was the main purpose or one of the main purposes of any person concerned with the creation or assignment of the rights in respect of which the income is paid to take advantage of this Article by means of that creation or assignment.

#### *Article 23. Elimination of Double Taxation*

##### **(1) In the case of Jordan:**

Where a resident of Jordan derives income from the United Kingdom, the amount of tax on that income payable in the United Kingdom in accordance with the provisions of this Convention, may be credited against the tax levied in Jordan imposed on that resident. The amount of credit, however, shall not exceed the amount of the tax in Jordan on that income computed in accordance with its taxation laws and regulations.

##### **(2) In the case of the United Kingdom:**

Subject to the provisions of the law of the United Kingdom regarding the allowance as a credit against United Kingdom tax of tax payable in a territory outside the United Kingdom (which shall not affect the general principle hereof):

(a) Jordanian tax payable under the laws of Jordan and in accordance with this Convention, whether directly or by deduction, on profits, income or chargeable gains from sources within Jordan (excluding in the case of a dividend, tax payable in respect of the profits out of which the dividend is paid) shall be allowed as a credit against any United Kingdom tax computed by reference to the same profits, income or chargeable gains by reference to which the Jordanian tax is computed;

(b) in the case of a dividend paid by a company which is a resident of Jordan to a company which is a resident of the United Kingdom and which controls directly or indirectly at least 10 per cent. of the voting power in the company paying the dividend, the credit shall take into account (in addition to any Jordanian tax for which credit may be allowed under the provisions of sub-paragraph (a) of this paragraph) the Jordanian tax payable by the company in respect of the profits out of which such dividend is paid.

(3) For the purposes of paragraph (2) of this Article, profits, income and capital gains owned by a resident of a Contracting State which may be taxed in the other Contracting State in accordance with this Convention shall be deemed to arise from sources in that other Contracting State.

#### *Article 24. Non-Discrimination*

(1) Nationals of a Contracting State shall not be subjected in the other Contracting State to any taxation or any requirement connected therewith, which is other or more burdensome than the taxation and connected requirements to which nationals of that other

State in the same circumstances, in particular with respect to residence, are or may be subjected.

(2) The taxation on a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State shall not be less favourably levied in that other State than the taxation levied on enterprises of that other State carrying on the same activities.

(3) Enterprises of a Contracting State, the capital of which is wholly or partly owned or controlled, directly or indirectly, by one or more residents of the other Contracting State, shall not be subjected in the first-mentioned State to any taxation or any requirement connected therewith which is other or more burdensome than the taxation and connected requirements to which other similar enterprises of the first-mentioned State are or may be subjected.

(4) Except where the provisions of paragraph (1) of Article 9, paragraph (7) or (8) of Article 11, paragraph (6) or (7) of Article 12 or paragraph (3) or (4) of Article 22 of this Convention apply, interest, royalties and other disbursements paid by an enterprise of a Contracting State to a resident of the other Contracting State shall, for the purpose of determining the taxable profits of such enterprise, be deductible under the same conditions as if they had been paid to a resident of the first-mentioned State.

(5) Nothing contained in this Article shall be construed as obliging a Contracting State to grant to residents of the other Contracting State any of the personal allowances, reliefs and reductions for tax purposes on account of civil status or family responsibilities which it grants to its own residents.

(6) The provisions of this Article shall apply to the taxes which are the subject of this Convention.

#### *Article 25. Mutual Agreement Procedure*

(1) Where a person considers that the actions of one or both of the Contracting States result or will result for him in taxation not in accordance with the provisions of this Convention, he may, irrespective of the remedies provided by the domestic law of those States, present his case to the competent authority of the Contracting State of which he is a resident or, if his case comes under paragraph (1) of Article 24 of this Convention, to that of the Contracting State of which he is a national.

(2) The competent authority shall endeavour, if the objection appears to it to be justified and if it is not itself able to arrive at a satisfactory solution, to resolve the case by mutual agreement with the competent authority of the other Contracting State, with a view to the avoidance of taxation which is not in accordance with this Convention.

(3) The competent authorities of the Contracting States shall endeavour to resolve by mutual agreement any difficulties or doubts arising as to the interpretation or application of this Convention.

(4) The competent authorities of the Contracting States may communicate with each other directly for the purpose of reaching an agreement in the sense of the preceding paragraphs.

*Article 26. Exchange of Information*

(1) The competent authorities of the Contracting States shall exchange such information as is necessary for carrying out the provisions of this Convention or of the domestic laws of the Contracting States concerning taxes covered by this Convention, insofar as the taxation thereunder is not contrary to this Convention, in particular, for the prevention of fraud or evasion of such taxes. The exchange of information is not restricted by Article 1 of this Convention. Any information received by a Contracting State shall be treated as secret and shall be disclosed only to persons or authorities (including courts and administrative bodies) concerned with the assessment or collection of, the enforcement or prosecution in respect of, or the determination of appeals in relation to, the taxes covered by this Convention. Such persons or authorities shall use the information only for such purposes. They may disclose the information in public court proceedings or in judicial decisions.

(2) In no case shall the provisions of paragraph (1) of this Article be construed so as to impose on a Contracting State the obligation:

- (a) to carry out administrative measures at variance with the laws and the administrative practice of that or of the other Contracting State;
- (b) to supply information which is not obtainable under the laws or in the normal course of the administration of that or of the other Contracting State;
- (c) to supply information which would disclose any trade, business, industrial, commercial or professional secret or trade process, or information the disclosure of which would be contrary to public policy.

*Article 27. Members of Diplomatic or Permanent Missions and Consular Posts*

(1) Nothing in this Convention shall affect the fiscal privileges of members of diplomatic or permanent missions or consular posts under the general rules of international law or under the provisions of special agreements.

(2) Notwithstanding the provisions of paragraph (1) of Article 4 of this Convention, an individual who is a member of a diplomatic or permanent mission or consular post of a Contracting State or of any third State which is situated in the other Contracting State or who is an official of an international organisation, and any member of the family of such an individual, shall not be deemed to be a resident of the other State for the purposes of this Convention if he is subject to tax on income or capital gains in that other State only if he derives income or capital gains from sources therein.

*Article 28. Entry into Force*

(1) Each of the Contracting States shall notify to the other, through diplomatic channels, the completion of the procedures required by its law for the bringing into force of this Convention. This Convention shall enter into force on the date of the later of these notifications and shall thereupon have effect:

(a) in Jordan:

- (i) in respect of tax withheld at source from income derived on or after 1st January in the year next following that in which this Convention enters into force; and
- (ii) in respect of other taxes on income for taxable years beginning on or after 1st January in the year next following that in which this Convention enters into force.

(b) in the United Kingdom:

- (i) in respect of income tax and capital gains tax, for any year of assessment beginning on or after 6th April in the calendar year next following that in which this Convention enters into force;
- (ii) in respect of corporation tax, for any financial year beginning on or after 1st April in the calendar year next following that in which this Convention enters into force.

(2) The Agreement between the Contracting States in respect of profits and income derived from the business of shipping and air transport, made by an Exchange of Notes on 6th March 1978, shall terminate and cease to be effective from the date upon which this Convention has effect in respect of the taxes to which this Convention applies in accordance with the provisions of paragraph (1) of this Article.

#### *Article 29. Termination*

This Convention shall remain in force until terminated by one of the Contracting States. Either Contracting State may terminate this Convention, through diplomatic channels, by giving notice of termination at least six months before the end of any calendar year beginning after the expiry of five years from the date of entry into force of this Convention. In such event, this Convention shall cease to have effect:

(a) in Jordan:

- (i) in respect of taxes withheld at source from income derived on or after 1st January in the year next following that in which the notice of termination is given;
- (ii) in respect of other taxes on income for taxable years beginning on or after 1st January in the year next following that in which the notice of termination is given;

(b) in the United Kingdom:

- (i) in respect of income tax and capital gains tax, for any year of assessment beginning on or after 6th April in the calendar year next following that in which the notice is given;
- (ii) in respect of corporation tax, for any financial year beginning on or after 1st April in the calendar year next following that in which the notice is given.

In witness whereof the undersigned, duly authorised thereto, have signed this Convention.

Done in duplicate at Amman this twenty second day of July 2001 in the English and Arabic languages, both texts being equally authoritative.

For the Government of The United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland:

BEN BRADSHAW

For the Government of The Hashemite Kingdom of Jordan:

MICHEL MARTO

[TRANSLATION - TRADUCTION]

CONVENTION ENTRE LE GOUVERNEMENT DU ROYAUME-UNI DE GRANDE-BRETAGNE ET D'IRLANDE DU NORD ET LE GOUVERNEMENT DU ROYAUME HACHÉMITE DE JORDANIE TENDANT À ÉVITER LA DOUBLE IMPOSITION ET À PRÉVENIR L'ÉVASION FISCALE EN MATIÈRE D'IMPÔTS SUR LE REVENU ET SUR LES GAINS EN CAPITAL

Le Gouvernement du Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord et le Gouvernement du Royaume hachémite de Jordanie ;

Désireux de conclure une Convention en vue d'éviter la double imposition et de prévenir l'évasion fiscale en matière d'impôts sur le revenu et sur les gains en capital ;

Sont convenus de ce qui suit :

*Article premier. Personnes visées*

La présente Convention s'applique aux personnes qui sont des résidents d'un État contractant ou des deux.

*Article 2. Impôts visés*

1. La présente Convention s'applique aux impôts sur le revenu et sur les gains en capital perçus pour le compte d'un État contractant, quel que soit le système de perception.

2. Sont considérés comme impôts sur le revenu et sur les gains en capital tous les impôts perçus sur le revenu total ou sur des éléments de revenu, y compris les impôts sur les gains provenant de l'aliénation de biens mobiliers ou immobiliers.

3. Les impôts actuels auxquels s'applique la Convention sont, notamment :

a. dans le cas de la Jordanie

i. l'impôt sur le revenu ;

ii. l'impôt sur les dividendes ; et

iii. l'impôt de services sociaux ;

(ci-après dénommés « impôt jordanien »);

b. dans le cas du Royaume-Uni :

i. l'impôt sur le revenu ;

ii. l'impôt sur les sociétés ; et

iii. l'impôt sur les gains en capital ;

(ci-après dénommés « impôt du Royaume-Uni »).

4. La présente Convention s'applique également aux impôts de nature identique ou analogue qui seraient établis par l'un ou l'autre des États contractants après la date de signature de la Convention et qui s'ajouteraient aux impôts actuels ou qui les remplacerait. Les au-

torités compétentes des États contractants se communiqueront les modifications importantes apportées à leurs législations fiscales respectives.

*Article 3. Définitions générales*

1. Aux fins de la présente Convention, à moins que le contexte n'exige une interprétation différente :

a. le terme « Jordanie » désigne le territoire du Royaume hachémite de Jordanie, les eaux territoriales de la Jordanie, les fonds marins et le sous-sol des eaux territoriales, y compris toute zone s'étendant au-delà des limites des eaux territoriales de la Jordanie et les fonds marins ainsi que le sous-sol de ladite zone, qui ont été ou peuvent à la suite être désignés, selon la législation de la Jordanie et conformément au droit international, comme constituant une zone sur laquelle la Jordanie exerce des droits souverains aux fins de prospecter et d'exploiter les ressources naturelles, vivantes ou non vivantes ;

b. l'expression « Royaume-Uni » désigne la Grande-Bretagne et l'Irlande du Nord, y compris toute zone située en dehors de la mer territoriale du Royaume-Uni qui, conformément au droit international a été ou pourra être désignée, en vertu de la législation du Royaume-Uni relative au plateau continental, comme constituant une zone à l'intérieur de laquelle le Royaume-Uni peut exercer ses droits sur les fonds marins et leur sous-sol ainsi que sur leurs ressources naturelles ;

c. les expressions « un État contractant », et « l'autre État contractant » désignent selon le contexte la Jordanie ou le Royaume-Uni ;

d. le terme « personne » désigne une personne physique, une société ou tout autre groupement de personnes, mais n'inclut pas le partenariat ;

e. le terme « société » désigne une personne morale ou une entité considérée fiscalement comme une personne morale ;

f. les expressions « entreprise d'un État contractant » et « entreprise de l'autre État contractant » s'entendent respectivement d'une entreprise gérée par un résident d'un État contractant ou par un résident de l'autre État contractant ;

g. l'expression « trafic international » s'entend de tout transport effectué par un navire ou un aéronef d'une entreprise de l'un des États contractants, sauf lorsque le navire ou l'aéronef n'est exploité qu'entre des points situés dans l'autre État contractant ;

h. l'expression « autorité compétente » désigne :

i. dans le cas de la Jordanie, le Ministre des finances ou son Représentant autorisé ;

ii. dans le cas du Royaume-Uni, les Commissaires de l'administration fiscale ou leurs Représentants autorisés ;

i. le terme « ressortissant » désigne :

i. en ce qui concerne la Jordanie, toute personne possédant la nationalité jordanienne ainsi que toute personne morale, tout partenariat ou association dont le statut découle de la législation en vigueur en Jordanie ;

ii. en ce qui concerne le Royaume-Uni, tout citoyen britannique ou tout sujet britannique ne possédant pas la nationalité de tout autre pays ou territoire du Commonwealth, à

condition qu'il ait le droit de résider au Royaume-Uni, et toute personne morale, société de personnes, association ou autre entité dont le statut découle de la législation en vigueur au Royaume-Uni.

2. À moins que le contexte n'appelle une interprétation différente, pour l'application en tout temps de la présente Convention par un État contractant, toute expression qui n'y est pas définie a le sens que lui attribue alors la législation de cet État concernant les impôts auxquels s'applique la Convention ; toute définition en vertu de la législation fiscale applicable dudit État l'emportera sur toute définition de ladite expression en vertu d'autres lois dudit État.

#### *Article 4. Résidence*

1. Aux fins de la présente Convention, l'expression « résident d'un État contractant » s'entend de toute personne qui, en vertu de la législation de cet État, est assujettie à l'impôt dans ledit État en raison de son domicile, de sa résidence, de son siège de direction ou de tout autre critère du même ordre, et inclut ledit État et ses subdivisions politiques ou autorités locales.

2. Si, par application des dispositions du paragraphe 1 du présent Article, une personne physique se trouve être un résident des deux États contractants, sa situation est réglée de la manière suivante :

a. cette personne est considérée comme un résident de l'État où elle dispose d'un foyer d'habitation permanent ; si elle dispose d'un foyer d'habitation permanent dans les deux États, elle est considérée comme un résident de l'État avec lequel ses liens personnels et économiques sont les plus étroits (centre des intérêts vitaux) ;

b. si l'État ou cette personne a le centre de ses intérêts vitaux ne peut pas être déterminé, ou si elle ne dispose de foyer d'habitation permanent dans aucun des deux États, la personne est réputée être un résident de l'État où elle séjourne habituellement ;

c. si elle séjourne habituellement dans les deux États ou si elle ne séjourne habituellement dans aucun des deux, la personne est réputée être un résident de l'État dont elle est un ressortissant ;

d. si la personne est un ressortissant des deux États ou ne l'est d'aucun des deux, les autorités compétentes des États contractants règlent la question d'un commun accord.

3. Lorsqu'en application des dispositions du paragraphe 1 du présent Article, une personne autre qu'une personne physique est un résident des deux États contractants, elle est réputée être un résident de l'État où le siège de direction effective est situé.

#### *Article 5. Établissement stable*

1. Aux fins de la présente Convention, l'expression « établissement stable » s'entend d'une installation fixe d'affaires par l'intermédiaire de laquelle une entreprise exerce tout ou partie de son activité.

2. L'expression « établissement stable » couvre en particulier :

a. un siège de direction ;

b. une succursale ;

c. un bureau ;

d. une usine ;

e. un atelier ;

f. un entrepôt ou des locaux utilisés comme lieux de ventes ;

g. une mine, un puits de pétrole ou de gaz, une carrière ou tout autre lieu d'exploration ou d'exploitation de ressources naturelles ;

3. L'expression « établissement stable » englobe également un chantier de construction ou de montage, un projet d'installation ou des activités de surveillance s'y exerçant, mais seulement lorsque ce chantier ou ces activités ont une durée supérieure à six mois ;

4. Nonobstant les dispositions du présent Article, l'expression « établissement permanent » n'est pas réputée couvrir :

a. l'usage d'installations aux seules fins de stockage, d'exposition ou de livraison de produits ou de marchandises appartenant à l'entreprise ;

b. l'entreposage de produits ou marchandises appartenant à l'entreprise aux seules fins de stockage, d'exposition ou de livraison ;

c. l'entreposage de produits ou marchandises appartenant à l'entreprise aux seules fins de transformation par une autre entreprise ;

d. le maintien d'une installation fixe d'affaires aux seules fins d'acheter des produits ou marchandises ou de recueillir des renseignements pour l'entreprise ;

e. le maintien d'une installation fixe d'affaires aux seules fins d'exercer, pour l'entreprise, d'autres activités de caractère préparatoire ou auxiliaire ;

f. le maintien d'une installation fixe d'affaires aux seules fins d'exercer, selon quelque combinaison que ce soit, des activités visées aux alinéas a à e du présent paragraphe, à condition que l'activité cumulée de l'installation fixe d'affaires ait un caractère préparatoire ou auxiliaire.

5. Nonobstant les dispositions des paragraphes 1 et 2 du présent article, lorsqu'une personne -autre qu'un agent jouissant d'un statut indépendant et auquel s'applique le paragraphe 6 du présent Article - agit pour le compte d'une entreprise de l'autre État contractant, celle-ci est réputée avoir un établissement stable dans cet État au regard de toutes les activités que cette personne exerce pour l'entreprise si ladite personne :

a. possède et exerce habituellement dans ledit État l'autorité de passer des contrats au nom de l'entreprise, à moins que ses activités ne se limitent à celles mentionnées au paragraphe 4 du présent Article et qui, exercées par l'entremise d'un établissement stable, ne feraien pas de ce dernier un établissement permanent en vertu de ce paragraphe ; ou

b. fabrique ou traite dans ledit État pour l'entreprise des biens ou marchandises appartenant à l'entreprise.

6. Une entreprise d'un État contractant n'est pas réputée avoir un établissement stable dans l'autre État contractant du seul fait qu'elle exerce son activité dans cet autre État par l'entremise d'un courtier, d'un commissionnaire général ou de tout autre intermédiaire jouissant d'un statut indépendant, si ces personnes agissent dans le cadre ordinaire de leurs ac-

tivités. Toutefois, si les activités de ces personnes sont en tout ou en grande partie exercées au nom de cette entreprise ou de ses partenaires, ne s'agissant pas d'entreprises séparées, ces personnes ne seront pas considérées comme agents indépendants au sens du présent paragraphe.

7. Le fait qu'une société qui est un résident de l'un des États contractants contrôle une société ou est contrôlée par une société qui est un résident de l'autre État contractant ou qui y exerce son activité (que ce soit par l'intermédiaire d'un établissement stable ou autrement) ne suffit pas à faire de l'une quelconque de ces sociétés un établissement stable de l'autre.

#### *Article 6. Revenus immobiliers*

1. Les revenus qu'un résident de l'un des États contractants tire de biens immobiliers (y compris les revenus d'exploitations agricoles ou forestières) situés dans l'autre État contractant peuvent être imposés dans cet autre État.

2. L'expression « biens immobiliers » a le sens que lui attribue le droit de l'État contractant où les biens considérés sont situés. Elle couvre en tout état de cause les accessoires, le cheptel mort ou vif, des exploitations agricoles et forestières, les droits régis par les dispositions du droit commun de la propriété foncière, l'usufruit des biens immobiliers et les droits donnant lieu au paiement de rémunérations variables ou fixes en contrepartie de l'exploitation, ou du droit d'exploitation, de gisements minéraux, de sources ou d'autres ressources naturelles ; les navires et les aéronefs ne sont pas réputés constituer des biens immobiliers.

3. Les dispositions du paragraphe 1 du présent Article s'appliquent aux revenus provenant de l'exploitation directe, de la location ou de l'affermage ainsi que de toute autre forme d'exploitation de biens immobiliers.

4. Les dispositions des paragraphes 1 et 3 du présent Article s'appliquent également aux revenus provenant de biens immobiliers d'une entreprise ainsi qu'aux revenus des biens immobiliers servant à l'exercice d'une profession indépendante.

#### *Article 7. Bénéfices des entreprises*

1. Les bénéfices d'une entreprise d'un État contractant ne sont imposables que dans cet État, à moins que l'entreprise n'exerce son activité dans l'autre État contractant par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé. Si l'entreprise exerce son activité d'une telle façon, les bénéfices de l'entreprise sont imposables dans l'autre État dans la mesure où ils sont imputables audit établissement stable.

2. Sous réserve des dispositions du paragraphe 3, lorsqu'une entreprise d'un État contractant exerce son activité dans l'autre État contractant par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, il est imputé, dans chaque État contractant, à cet établissement stable les bénéfices qu'il aurait pu réaliser s'il avait constitué une entreprise distincte exerçant des activités identiques ou analogues dans des conditions identiques ou analogues et traitant en toute indépendance avec l'entreprise dont il constitue un établissement stable.

3. Pour déterminer les bénéfices d'un établissement stable, sont admises en déduction les dépenses exposées aux fins poursuivies par cet établissement stable, y compris les

dépenses de direction et les frais généraux d'administration ainsi exposés, soit dans l'État contractant où est situé cet établissement stable, soit ailleurs. Toutefois, une telle déduction n'est pas autorisée au titre des montants, le cas échéant, versés (autrement qu'en remboursement de dépenses effectives) par l'établissement stable au siège de l'entreprise ou à l'un quelconque de ses autres bureaux, sous forme de redevances, frais ou autres paiements similaires en contrepartie de l'utilisation de brevets ou autres droits, ou sous forme de commission au titre de services spécifiques effectués ou pour la gestion ou, sauf dans le cas d'une entreprise bancaire, sous forme d'intérêts sur les sommes d'argent prêtées à l'établissement stable. De même, il n'est pas tenu compte pour déterminer les bénéfices de l'établissement stable des montants imputés (autrement qu'en remboursement de dépenses effectives) par l'établissement stable au siège de l'entreprise ou à l'un quelconque de ses autres bureaux, sous forme de redevances, frais ou autres paiements similaires en contrepartie de l'utilisation de brevets ou autres droits, ou sous forme de commission au titre de services spécifiques effectués ou au titre de la gestion ou, sauf dans le cas d'une entreprise bancaire, sous forme d'intérêts sur les sommes d'argent prêtées au siège de l'entreprise ou à l'un quelconque de ses autres bureaux.

4. Aux fins des paragraphes précédents, les bénéfices devant être imputés à l'établissement stable seront déterminés chaque année selon la même méthode à moins qu'il n'existe des motifs valables et suffisants de procéder autrement.

5. Lorsque les bénéfices comprennent des éléments de revenus ou des gains en capital traités séparément dans d'autres articles de la présente Convention, les dispositions desdits articles ne sont pas affectées par les dispositions du présent Article.

6. Aucun bénéfice n'est imputé à un établissement stable du seul fait qu'il a acheté des produits ou des marchandises pour l'entreprise.

#### *Article 8. Navigation maritime et aérienne*

1. Les bénéfices tirés par une entreprise de l'un des États contractants de l'exploitation de navires ou d'aéronefs en trafic international ne sont imposables que dans cet État.

2. Aux fins du présent Article, les bénéfices tirés de l'exploitation de navires ou d'aéronefs en trafic international comprennent :

a. les revenus tirés de la location coque nue de navires ou d'aéronefs ; et

b. les bénéfices tirés de l'utilisation, de l'entretien ou de la location de conteneurs (y compris les remorques, et le matériel connexe servant au transport des conteneurs) utilisés pour le transport de marchandises ;

lorsque cette utilisation, cet entretien ou cette location, selon le cas, est accessoire à l'exploitation de navires ou d'aéronefs en trafic international.

3. Les dispositions du paragraphe 1 du présent Article s'appliquent aussi aux bénéfices tirés de la participation à un pool, à une exploitation en commun ou à un organisme international d'exploitation dans la mesure où les bénéfices qui lui sont attribuables sont proportionnels à sa participation à l'exploitation commune.

*Article 9. Entreprises associées*

1. Lorsque :

- a. une entreprise de l'un des États contractants participe directement ou indirectement à la direction, au contrôle ou au capital d'une entreprise de l'autre État contractant, ou que
  - b. les mêmes personnes participent directement ou indirectement à la direction, au contrôle ou au capital d'une entreprise d'un État contractant et d'une entreprise de l'autre État contractant ;

et que dans l'un ou l'autre cas, les deux entreprises sont, dans leurs relations commerciales et financières, liées par des conditions convenues ou imposées qui diffèrent de celles qui seraient convenues entre des entreprises indépendantes, les bénéfices qui, sans ces conditions, auraient été réalisés par l'une des entreprises mais n'on pu l'être en fait à cause de ces conditions, peuvent être inclus dans les bénéfices de cette entreprise et imposés en conséquence.

2. Lorsqu'un État contractant inclut dans les bénéfices d'une entreprise de cet État et impose en conséquence des bénéfices sur lesquels une entreprise de l'autre État contractant a été imposée dans cet autre État, et que les bénéfices ainsi inclus sont des bénéfices qui auraient été réalisés par l'entreprise du premier État si les conditions convenues entre les deux entreprises avaient été celles qui auraient été convenues entre des entreprises indépendantes, l'autre État procède à un ajustement approprié du montant de l'impôt qui y a été perçu sur ces bénéfices. Pour déterminer cet ajustement, il est tenu compte des autres dispositions de l'Accord et, si c'est nécessaire, les autorités compétentes des États contractants se consultent.

3. Les dispositions du paragraphe 2 du présent Article ne s'appliquent pas en cas de fraude fiscale.

*Article 10. Dividendes*

1. Les dividendes payés par une société qui est un résident d'un État contractant à un résident de l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État.

2. Toutefois, ces dividendes sont aussi imposables dans l'État contractant dont la société qui paie les dividendes est un résident, et selon la législation de cet État ; mais si la personne qui reçoit les dividendes est assujettie à l'impôt sur ces dividendes dans l'autre État contractant, ledit impôt ne peut excéder 10 % du montant brut des dividendes. Le présent paragraphe n'a aucun effet sur l'imposition de la société en ce qui concerne les bénéfices sur lesquels est prélevé le montant des dividendes.

3. Le terme « dividendes » employé dans le présent article s'entend des revenus provenant d'actions ou d'autres parts bénéficiaires à l'exception des créances, ainsi que les revenus d'autres parts sociales soumis au même régime fiscal que les revenus d'actions par la législation fiscale de l'État dont la société distributrice est un résident ; il désigne également tout élément qui, en vertu de la législation de l'État contractant dont la société distributrice est un résident, est traité comme un dividende ou une distribution de bénéfices d'une société.

4. Les dispositions des paragraphes 1 et 2 du présent Article ne s'appliquent pas lorsque le bénéficiaire des dividendes, résident d'un État contractant, exerce dans l'autre État contractant dont la société qui paie les dividendes est un résident, soit une activité industrielle ou commerciale par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, soit une profession indépendante au moyen d'une base fixe qui y est située, et que la participation génératrice des dividendes s'y rattache effectivement. Dans ces cas, les dispositions de l'Article 7 ou de l'Article 14, suivant le cas, sont applicables.

5. Lorsqu'une société qui est un résident d'un État contractant tire des bénéfices ou des revenus de l'autre État contractant, cet autre État ne peut percevoir aucun impôt sur les dividendes payés par la société, sauf dans la mesure où ces dividendes sont payés à un résident de cet autre État ou dans la mesure où la participation génératrice des dividendes se rattache effectivement à un établissement stable ou à une base fixe situés dans cet autre État, ni prélever aucun impôt, au titre de l'imposition des bénéfices non distribués, sur les bénéfices non distribués de la société, même si les dividendes payés ou les bénéfices non distribués consistent en tout ou en partie en bénéfices ou revenus provenant de cet autre État.

6. Les dispositions du présent Article ne s'appliquent pas si toute personne concernée par la création ou la cession des actions ou autres droits au regard desquels le dividende est versé avait comme objectif principal ou parmi ses objectifs principaux le fait de tirer avantage du présent Article au moyen de cette création ou de cette session.

#### *Article 11. Intérêts*

1. Les intérêts provenant d'un État contractant et payés à un résident de l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État.

2. Toutefois, ces intérêts sont aussi imposables dans l'État contractant d'où ils proviennent et selon la législation de cet État ; mais si la personne qui est le bénéficiaire effectif des intérêts est un résident de l'autre État contractant, l'impôt ainsi établi ne peut pas excéder 10 % du montant brut des intérêts.

3. Nonobstant les dispositions du paragraphe 2 du présent Article, les intérêts provenant d'un État contractant sont exonérés d'impôts dans ledit État s'ils sont perçus par le Gouvernement de l'autre État contractant ou par une autorité locale ou subdivision politique de cet État, par la banque centrale de l'autre État ou par toute institution financière sous le contrôle du Gouvernement de cet autre État, dont ledit Gouvernement est le seul actionnaire, comme il peut être convenu périodiquement entre les autorités compétentes des États contractants.

4. Le terme « intérêts » employé dans le présent Article désigne les revenus des créances de toute nature, assorties ou non de garanties hypothécaires ou d'une clause de participation aux bénéfices du débiteur, et notamment les revenus des fonds publics et des obligations d'emprunts, y compris les primes et les lots attachés à ces titres. Le terme « intérêts » n'inclut aucun élément qui serait considéré comme un dividende selon les dispositions de l'Article 10 de la présente Convention.

5. Les dispositions des paragraphes 1 et 2 ne s'appliquent pas lorsque le bénéficiaire effectif des intérêts, résident d'un État contractant, exerce dans l'autre État contractant d'où proviennent les intérêts soit une activité industrielle ou commerciale par l'intermédiaire

d'un établissement stable qui y est situé, soit des activités indépendantes à partir d'une base fixe qui y est située et que la créance génératrice des intérêts se rattache effectivement à l'établissement stable ou à la base fixe. Dans ces cas, les dispositions de l'Article 6 ou de l'Article 14, suivant le cas, sont applicables.

6. Les intérêts sont considérés comme provenant d'un État contractant lorsque le débiteur est cet État lui-même, une subdivision politique, une collectivité locale ou un résident de cet État. Toutefois lorsque le débiteur des intérêts, qu'il soit ou non un résident d'un État contractant, a dans un État contractant un établissement stable, ou une base fixe, pour lesquels la dette donnant lieu au paiement des intérêts a été contractée et qui supportent la charge de ces intérêts, ceux-ci sont considérés comme provenant de l'État où l'établissement stable, ou la base fixe, est situé.

7. Lorsque, en raison de relations spéciales existant entre le débiteur et le bénéficiaire effectif ou que l'un et l'autre entretiennent avec des tierces personnes, le montant des intérêts, compte tenu de la créance pour laquelle ils sont payés, excède celui dont seraient convenus le débiteur et le bénéficiaire effectif en l'absence de pareilles relations, les dispositions du présent Article ne s'appliquent qu'à ce dernier montant. Dans ce cas, la partie excédentaire des paiements reste imposable selon la législation de chaque État contractant et compte tenu des autres dispositions de la présente Convention.

8. Les dispositions du présent Article ne s'appliquent pas si toute personne concernée par la création ou la cession de la créance génératrice des intérêts avait comme objectif principal ou parmi ses objectifs principaux le fait de tirer avantage du présent Article au moyen de cette création ou de cette cession.

#### *Article 12. Redevances*

1. Les redevances provenant d'un État contractant et payées à un résident de l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État.

2. Toutefois, ces redevances sont également imposables dans l'État contractant d'où elles proviennent et selon la législation de cet État, mais si le bénéficiaire effectif des redevances est un résident de l'autre État contractant, l'impôt ne peut dépasser 10 % du montant brut des redevances.

3. Le terme « redevances » employé dans le présent Article désigne les rémunérations de toute nature versées pour l'usage ou la concession de l'usage d'un droit d'auteur sur une œuvre littéraire, artistique ou scientifique (y compris les films cinématographiques et les films ou bandes utilisés pour les émissions radiophoniques ou télévisées), d'un brevet, d'une marque de fabrique ou de commerce, d'un dessin ou modèle, d'un plan, d'une formule ou d'un procédé secrets ainsi que pour des informations (savoir-faire) ayant trait à une expérience acquise dans le domaine industriel, commercial ou scientifique.

4. Les dispositions des paragraphes 1 et 2 du présent Article ne s'appliquent pas lorsque le bénéficiaire effectif des redevances, résident d'un État contractant, exerce dans l'autre État contractant d'où proviennent les redevances, une activité économique par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, soit une profession indépendante au moyen d'une base fixe qui y est située et que le droit ou le bien générateur des redevances se ratta-

che effectivement audit établissement stable ou à ladite base fixe. Dans ce cas, les dispositions de l'Article 7 et de l'Article 14 de la présente Convention s'appliquent, selon le cas.

5. Les redevances sont considérées comme provenant d'un État contractant lorsque le débiteur est cet État lui-même, une subdivision politique, une collectivité locale, ou un résident de cet État. Toutefois, lorsque le débiteur des redevances, qu'il soit ou non un résident d'un État contractant, a dans un État contractant un établissement stable, ou une base fixe, pour lesquels l'engagement donnant lieu aux redevances a été contracté et qui supportent la charge des redevances, celles-ci sont considérées comme provenant de l'État où l'établissement stable ou la base fixe sont situés.

6. Lorsque, en raison de relations spéciales existant entre le débiteur et le bénéficiaire effectif ou que l'un et l'autre entretiennent avec de tierces personnes, le montant des redevances, compte tenu de la prestation pour laquelle elles sont payées, excède celui dont seraient convenus le débiteur et le bénéficiaire effectif en l'absence de pareilles relations, les dispositions du présent article ne s'appliquent qu'à ce dernier montant. Dans ce cas, la partie excédentaire des paiements reste imposable selon la législation de chaque État contractant et compte tenu des autres dispositions de la présente Convention.

7. Les dispositions du présent Article ne s'appliquent pas si l'objectif principal ou l'un des objectifs principaux de la personne concernée par la création ou la cession de la créance génératrice des intérêts était de tirer avantage du présent Article au moyen de cette création ou de cette cession.

#### *Article 13. Plus-values*

1. Les gains qu'un résident d'un État contractant tire de l'aliénation de biens immobiliers visés à l'Article 6 et situés dans l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État.

2. Les gains tirés par un résident d'un État contractant de l'aliénation :

a. d'actions, autres que les actions cotées en Bourse, dont la valeur ou sa plus grande partie, est directement ou indirectement assise sur des biens immobiliers situés dans l'autre État contractant, ou

b. d'un intérêt dans une société de personnes ou une fiducie dont les actifs consistent principalement de propriété immobilière située dans l'autre État contractant ou d'actions visées à l'alinéa a du présent paragraphe,

peuvent être imposés dans cet autre État.

3. Les gains provenant de l'aliénation de biens mobiliers inclus dans l'actif d'un établissement stable qu'un résident de l'un des États contractants possède dans l'autre État contractant, ou de l'aliénation de biens mobiliers attachés à une base fixe dont un résident de l'un des États contractants dispose dans l'autre État contractant pour l'exercice d'une profession indépendante y compris les gains provenant de l'aliénation de cet établissement stable (pris isolément ou avec l'ensemble de l'entreprise) ou de cette base fixe, sont imposables dans cet autre État.

4. Les gains tirés par un résident d'un État contractant de l'aliénation de navires ou d'aéronefs exploités en trafic international par une entreprise d'un État contractant ou de

celle de biens mobiliers affectés à l'exploitation de ces navires ou aéronefs ne sont imposables que dans cet État contractant.

5. Les gains provenant de l'aliénation de tous biens autres que ceux visés aux paragraphes 1, 2, 3, et 4 du présent Article ne sont imposables que dans l'État contractant dont le cédant est un résident, à condition qu'ils soient soumis à cet impôt dans cet État.

6. Les dispositions du paragraphe 5 du présent Article n'enlèvent pas à un État contractant le droit de prélever, conformément à sa législation, un impôt sur les plus-values tirées de l'aliénation d'un bien quelconque par une personne physique qui est résidente de l'autre État contractant ou qui a résidé dans le premier État contractant à n'importe quel moment durant les six années précédent immédiatement cette aliénation.

#### *Article 14. Professions indépendantes*

1. Les revenus qu'un résident d'un État contractant tire d'une profession libérale ou d'autres activités de caractère indépendant ne sont imposables que dans cet État, à moins que ce résident ne dispose de façon habituelle dans l'autre État contractant d'une base fixe pour l'exercice desdites activités. Dans ce cas, le revenu est imposable dans l'autre État mais uniquement pour la fraction des revenus attribuée à cette base fixe.

2. L'expression « profession libérale » comprend notamment les activités indépendantes d'ordre scientifique, littéraire, artistique, éducatif ou pédagogique ainsi que les activités indépendantes des médecins, avocats, ingénieurs, architectes, dentistes et comptables.

#### *Article 15. Professions dépendantes*

1. Sous réserve des dispositions des Articles 16, 18, 19 et 20 de la présente Convention, les salaires, traitements et autres rémunérations similaires qu'un résident d'un État contractant reçoit au titre d'un emploi salarié ne sont imposables que dans cet État, à moins que l'emploi ne soit exercé dans l'autre État contractant. Dans ce cas, les rémunérations reçues à ce titre sont imposables dans cet autre État.

2. Nonobstant les dispositions du paragraphe 1 du présent Article, les rémunérations qu'un résident d'un État contractant reçoit au titre d'un emploi salarié exercé dans l'autre État contractant ne sont imposables que dans le premier État si :

a. le bénéficiaire séjourne dans l'autre État pendant une période ou des périodes n'excédant pas au total 183 jours dans toute période de douze mois commençant ou se terminant au cours de l'année fiscale considérée ; et

b. les rémunérations sont versées par un employeur ou au nom d'un employeur qui n'est pas un résident de l'autre État ; et

c. les rémunérations ne sont pas à la charge d'un établissement stable ou d'une base fixe que l'employeur possède dans l'autre État.

3. Nonobstant les dispositions précédentes du présent Article, les rémunérations reçues au titre d'un emploi salarié exercé à bord d'un navire ou d'un aéronef exploité en trafic international sont imposables dans l'État contractant dont l'entreprise exploitant le navire ou l'aéronef est un résident.

*Article 16. Tantièmes*

Les tantièmes et autres rétributions similaires qu'un résident d'un État contractant reçoit en sa qualité de membre du conseil d'administration d'une société ou d'une organisation analogue qui est un résident de l'autre État contractant sont imposables dans cet autre État.

*Article 17. Artistes et sportifs*

1. Nonobstant les dispositions des Articles 14 et 15 de la présente Convention, les revenus qu'un résident d'un État contractant tire de ses activités personnelles exercées dans l'autre État contractant en tant qu'artiste du spectacle, tel qu'un artiste de théâtre, de cinéma, de la radio ou de la télévision, ou qu'un musicien ou en tant que sportif, sont imposables dans cet autre État.

2. Lorsque les revenus d'activités qu'un artiste du spectacle ou qu'un sportif exerce personnellement et en cette qualité sont attribués non pas à l'artiste ou au sportif lui-même mais à une autre personne, ces revenus sont imposables, nonobstant les dispositions des Articles 7, 14, et 15, dans l'État contractant où les activités de l'artiste ou du sportif sont exercées.

3. Les dispositions des paragraphes 1 et 2 ne s'appliquent pas aux revenus provenant d'activités exercées dans un État contractant dans le contexte d'un accord culturel entre les États contractants si la visite de cet État est financée totalement ou en grande partie par des fonds publics d'un ou des deux États contractants, leurs autorités locales ou organes statutaires.

*Article 18. Pensions et rentes*

1. Sous réserve des dispositions du paragraphe 2 de l'Article 19 de la présente Convention, les pensions et autres rémunérations similaires versées à un résident d'un État contractant à partir d'une source située dans l'autre État contractant au titre d'un emploi ou de services antérieurs dans l'autre État contractant ainsi que toute rente versée audit résident et provenant de ladite source ne sont imposables que dans cet autre État.

2. Le terme « rente » s'entend d'une somme fixe payable périodiquement à une personne physique à échéances fixes à titre viager ou pendant une période déterminée en vertu d'une obligation d'effectuer ces versements en contrepartie du versement initial, en espèces ou en valeur appréciable en espèces, d'un capital suffisant.

*Article 19. Fonctions publiques*

1.a. Les salaires, gages et autres rémunérations autres que les pensions, payées par un État contractant ou une subdivision politique ou une collectivité locale de cet État à une personne physique au titre de services rendus audit État, subdivision ou collectivité ne sont imposables que dans cet État.

b. Toutefois ces salaires, gages ou autres rémunérations ne sont imposables que dans l'autre État contractant si les services sont rendus dans cet État et si la personne physique est un résident de cet État qui :

i. possède la nationalité de cet État ; ou

ii. est devenue un résident de cet État à seule fin de rendre les services.

2.a. Toute pension payée par un État contractant ou par une de ses subdivisions politiques ou collectivités locales à une personne physique au titre de services rendus à cet État ou cette subdivision ou collectivité ne sont imposables que dans cet État ;

b. Toutefois, ces pensions ne sont imposables que dans l'autre État contractant si la personne physique est un résident de cet autre État et en possède la nationalité.

3. Les dispositions des Articles 15, 16, 17 et 18 de la présente Convention s'appliquent aux salaires, gages et autres rémunérations payées au titre des services rendus dans le cadre d'une activité industrielle ou commerciale exercée par un État contractant ou l'une de ses subdivisions politiques ou collectivités locales.

#### *Article 20. Professeurs et chercheurs*

1. Les rémunérations reçues par un professeur ou un chercheur qui est un résident d'un État contractant immédiatement avant de se rendre dans l'autre État contractant à l'invitation de ce dernier ou d'une université, d'un centre d'enseignement supérieur universitaire, d'une école, d'un musée ou autre institution culturelle dudit État contractant ou dans le cadre d'un programme officiel d'échanges culturels et qui y séjourne pendant une période ne dépassant deux années consécutives à seule fin d'y enseigner ou à titre de conférencier ou pour se livrer à des recherches dans ce type d'institution ne sont pas imposables dans cet État contraignant à condition que lesdites rémunérations proviennent de sources extérieures audit État contractant.

2. Les dispositions du présent Article ne s'appliquent aux revenus découlant de ces recherches que si ces dernières sont entreprises par l'intéressé dans l'intérêt public et non principalement au bénéfice d'une ou plusieurs personnes privées.

#### *Article 21. Étudiants et stagiaires*

Les sommes qu'un étudiant ou un stagiaire qui est ou qui était immédiatement avant de séjourner dans un État contractant un résident de l'autre État contractant et qui séjourne dans le premier État contractant mentionné à la seule fin d'y poursuivre ses études ou sa formation reçoit pour couvrir ses frais d'entretien, d'études ou de formation ne sont pas imposables dans le premier État mentionné, à condition qu'elles proviennent de sources extérieures à cet État.

#### *Article 22. Autres revenus*

1. Les éléments de revenu dont un résident d'un État contractant est le bénéficiaire et qui ne sont pas traités dans les articles précédents de la présente Convention ne sont imposables que dans l'autre État contractant à condition qu'ils proviennent de sources extérieures à cet État.

ables que dans cet État, sauf si le revenu en question provient de sources situées dans l'autre État contractant, auquel cas elles sont également imposables dans cet autre État.

2. Les dispositions du paragraphe 1 du présent Article ne s'appliquent pas aux revenus autres que les revenus provenant de biens immobiliers, tels qu'ils sont définis au paragraphe 2 de l'Article 6 de la présente Convention, lorsque le bénéficiaire de tels revenus, résident d'un État contractant, exerce dans l'autre État contractant, une activité économique par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé ou se livre dans cet autre État des activités indépendantes par l'intermédiaire d'une base fixe qui y est située, et que le droit ou le bien générateur des revenus s'y rattache effectivement. Dans ce cas, les dispositions de l'Article 7 ou de l'Article 14 de la présente Convention, selon le cas, sont applicables.

3. Lorsqu'en raison d'une relation spéciale existant entre la personne visée au paragraphe 1 du présent Article et une autre personne, ou entre eux et une tierce personne, le montant du revenu visé audit paragraphe dépasse le montant qui aurait été convenu entre eux en l'absence de pareille relation, les dispositions du présent Article ne s'appliquent qu'à ce dernier montant. Dans ce cas, la partie excédentaire du revenu reste imposable selon la législation de chaque État contractant compte tenu des autres dispositions applicables de la présente Convention.

4. Les dispositions du présent Article ne s'appliquent pas lorsque le principal objectif ou l'un des principaux objectifs de toute personne concernée par la création ou la cession des droits au titre desquels le revenu est versé consiste à tirer avantage des dispositions du présent Article au moyen de ladite création ou de ladite cession.

#### *Article 23. Élimination de la double imposition*

##### 1. Dans le cas de la Jordanie :

Lorsqu'un résident de la Jordanie reçoit un revenu originaire du Royaume-Uni, le montant de l'impôt sur ledit revenu payable au Royaume-Uni conformément aux dispositions de la présente Convention est admis en déduction de l'impôt prélevé en Jordanie pour ledit résident. Toutefois, le montant de la déduction ne peut pas dépasser le montant de l'impôt jordanien sur ledit revenu calculé conformément à la législation ou à la réglementation fiscales de la Jordanie.

##### 2. Dans le cas du Royaume-Uni :

Sous réserve des dispositions de la législation du Royaume-Uni pour ce qui est de l'importation sur l'impôt du Royaume-Uni de l'impôt exigible dans les territoires extérieurs au Royaume-Uni (sans préjudice du principe général en vigueur ici) :

a. l'impôt jordanien qui, conformément à la législation de la Jordanie et aux dispositions de la présente Convention est dû directement ou par voie de retenue à la source sur les bénéfices ou les revenus provenant de sources en Jordanie (à l'exclusion dans le cas d'un dividende de l'impôt dû au titre des bénéfices sur lesquels les dividendes versés sont prélevés) est admis en déduction de tout impôt du Royaume-Uni calculé sur la base desdits bénéfices ou revenus imposables qui constituent l'assiette de l'impôt jordanien ;

b. lorsqu'il s'agit de dividendes versés par une société résidente de la Jordanie à une société résidente du Royaume-Uni qui contrôle directement ou indirectement 10 % au

moins des voix de la société distributrice des dividendes, il est tenu compte (en sus de tout impôt jordanien déductible en application des dispositions de l'alinéa a du présent paragraphe) de l'impôt jordanien dû par la société au titre des bénéfices sur lesquels les dividendes sont prélevés.

3. Aux fins du paragraphe 2 du présent Article, les bénéfices, revenus et gains en capital détenus par un résident d'un État contractant et qui sont imposables dans l'autre État contractant conformément à la présente Convention sont réputés avoir leur source dans cet autre État contractant.

*Article 24. Non-discrimination*

1. Les ressortissants de l'un des États contractants ne sont soumis dans l'autre État contractant à aucune imposition ou obligation connexe autre ou plus lourde que celle à laquelle sont ou pourraient être assujettis, dans les mêmes circonstances, les ressortissants de cet autre État, en ce qui concerne notamment la résidence.

2. L'établissement stable qu'une entreprise de l'un des États contractants a dans l'autre État contractant n'est pas imposé selon des modalités moins favorables dans cet autre État que les entreprises de ce dernier qui exercent les mêmes activités.

3. Les entreprises de l'un des États contractants dont le capital est, en totalité ou en partie, directement ou indirectement, détenu ou contrôlé par un ou plusieurs résidents de l'autre État contractant ne sont assujetties dans le premier État à aucune imposition ou obligation fiscale connexe autre ou plus lourde que celle à laquelle sont ou pourraient être assujetties d'autres entreprises similaires du premier État.

4. Sauf en cas d'application du paragraphe 1 de l'Article 9, du paragraphe 7 ou 8 de l'Article 11, du paragraphe 6 ou 7 de l'Article 12 ou du paragraphe 3 ou 4 de l'Article 22 de la présente Convention, les intérêts, redevances et autres sommes payés par une entreprise de l'un des États contractants à un résident de l'autre État contractant sont déductibles, aux fins de calcul des bénéfices imposables de cette entreprise, dans les mêmes conditions que s'ils avaient été payés à un résident du premier État.

5. Aucune disposition du présent Article n'oblige un État contractant à accorder aux résidents de l'autre État contractant des allocations, des dégrèvements et des réductions d'impôts pour des motifs de statut matrimonial ou pour des responsabilités familiales qu'il accorde à ses propres résidents.

6. Les dispositions du présent Article s'appliquent aux impôts qui font l'objet de la présente Convention.

*Article 25. Procédure amiable*

1. Lorsqu'une personne estime que les mesures prises par l'un des États contractants ou par les deux entraînent ou entraîneront pour lui une imposition non conforme aux dispositions de la présente Convention, il peut, sans préjudice des voies de recours internes, soumettre son cas à l'autorité compétente de l'État contractant dont il est résident, ou si son cas relève du paragraphe 1 de l'Article 24 de la présente Convention, à l'État contractant dont il est ressortissant.

2. L'autorité compétente s'efforce, si la réclamation lui paraît fondée et faute de pouvoir elle-même apporter une solution satisfaisante, de régler l'affaire par voie d'accord amiable avec l'autorité compétente de l'autre État contractant en vue d'éviter une imposition non conforme à la Convention.

3. Les autorités compétentes des États contractants s'efforcent de résoudre par voie d'accord amiable toute difficulté ou tout doute quant à l'interprétation ou l'application de la Convention.

4. Les autorités compétentes des États contractants peuvent communiquer directement entre elles en vue de parvenir à un accord au sens des paragraphes précédents.

*Article 26. Échange de renseignements*

1. Les autorités compétentes des États contractants échangent les renseignements nécessaires à l'application des dispositions de la présente Convention ou celles du droit interne des États contractants qui ont trait aux impôts visés dans la présente Convention, dans la mesure où l'imposition prévue par ces dispositions ne contrevient pas à la Convention aux fins notamment d'éviter la fraude et l'évasion fiscale. L'échange de renseignements n'est pas limité par l'Article 1 de la présente Convention. Tous renseignements reçus par un État contractant seront considérés comme secrets et ne seront divulgués qu'aux personnes ou autorités (y compris les tribunaux et les organes administratifs) concernés par l'établissement ou le recouvrement, l'application des sentences, les poursuites ou les procédures d'appel des impôts visés par la présente Convention. Ces personnes ou autorités n'utiliseront lesdits renseignements qu'à ces fins. Elles peuvent faire état des renseignements en question au cours d'audiences publiques des tribunaux ou dans des jugements.

2. Les dispositions du paragraphe 1 du présent Article ne peuvent en aucun cas être interprétées comme imposant à un État contractant l'obligation :

a. de prendre des mesures administratives dérogeant à sa propre législation ou à sa pratique administrative ou à celle de l'autre État contractant ;

b. de fournir des renseignements qui ne peuvent être obtenus sur la base de sa législation ou dans le cadre de la pratique administrative normale ou de celles de l'autre État contractant ;

c. de fournir des renseignements qui révéleraient un secret commercial, industriel ou professionnel ou un procédé commercial dont la communication serait contraire à l'ordre public.

*Article 27. Agents diplomatiques et fonctionnaires consulaires*

1. Aucune disposition du présent Accord ne porte atteinte aux priviléges fiscaux dont bénéficient les agents diplomatiques ou les fonctionnaires consulaires en vertu soit des règles générales du droit international, soit des dispositions d'accords particuliers.

2. Nonobstant les dispositions du paragraphe 1 de l'Article 4 de la présente Convention, une personne qui est membre d'une mission diplomatique ou permanente ou d'un poste consulaire d'un État contractant ou de tout État tiers, situé dans l'autre État contractant, ou qui est représentant d'une organisation internationale, ainsi que tout membre de sa famille,

n'est pas réputée être un résident de l'autre État aux fins de la présente Convention, si elle n'est assujettie à des impôts sur le revenu ou les plus-values dans cet autre État que si elle tire des revenus ou des plus-values de sources situées dans cet État.

*Article 28. Entrée en vigueur*

1. Chacun des États contractants notifiera à l'autre l'accomplissement des procédures requises par sa législation pour l'entrée en vigueur de la présente Convention. La présente Convention entrera en vigueur à la date de la dernière de ces notifications et s'appliquera :

a. en Jordanie :

- i. en ce qui concerne l'impôt sur le revenu retenu à la source sur les revenus reçus après le 1er janvier de l'année suivant celle à laquelle la présente Convention entre en vigueur ; et
- ii. en ce qui concerne tous les autres impôts sur le revenu s'agissant des années fiscales à partir du 1er janvier de l'année suivant celle à laquelle la présente Convention entre en vigueur.

b. au Royaume-Uni :

- i. en ce qui concerne l'impôt sur le revenu et l'impôt sur les plus-values, pour toute année d'imposition commençant le 6 avril de l'année civile suivant l'année d'entrée en vigueur de la présente Convention ;

ii. en ce qui concerne l'impôt sur les sociétés, pour tout exercice comptable commençant le 1er avril de l'année civile suivant l'année d'entrée en vigueur de la présente Convention.

2. L'accord entre les États contractants concernant les bénéfices et les revenus découlant des activités de transport maritime et aérien, conclu par un Échange de Notes le 6 mars 1978, prend fin à la date à laquelle la présente Convention entre en vigueur en ce qui concerne les impôts auxquels s'appliquent la présente Convention conformément aux dispositions du paragraphe 1 du présent Article.

*Article 29. Dénonciation*

La présente Convention demeurera en vigueur tant qu'elle n'aura pas été dénoncée par un État contractant. Chacun des États contractants peut la dénoncer par voie diplomatique en adressant une notification de dénonciation avec un préavis d'au moins six mois avant la fin de chaque année civile à partir de l'expiration d'un délai de cinq ans suivant la date d'entrée en vigueur de la présente Convention. Dans ce cas, l'accord cessera d'être applicable :

a. en Jordanie :

- i. en ce qui concerne l'impôt retenu à la source sur le revenu à partir du 1er janvier de l'année suivant celle de la notification ;

ii. en ce qui concerne les autres impôts sur le revenu pour les années imposables à partir du 1er janvier de l'année suivant celle de la notification de dénonciation ;

b. au Royaume-Uni :

i. en ce qui concerne l'impôt sur le revenu et les plus-values, pour toute année d'imposition commençant le 6 avril de l'année civile suivant celle de la notification ;

ii. en ce qui concerne l'impôt sur les sociétés, pour tout exercice comptable commençant le 1er avril de l'année civile suivant celle où la notification a été donnée.

En foi de quoi les soussignés, dûment autorisés à cet effet, ont signé la présente Convention.

Fait en double exemplaire à Amman le 22 juillet 2001, dans les langues anglaise et arabe, les deux textes faisant également foi.

Pour le Gouvernement du Royaume-Uni de Grande Bretagne et d'Irlande du Nord :

BEN BRADSHAW

Pour le Gouvernement du Royaume hachémite de Jordanie :

MICHEL MARTO